جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مطبوعة دروس في مادة:

مدخل إلى علـــــــم الاقتصـــــــاد

إعـــــــــــــــــداد:

د. يـــعقـــــــــــــوب مـــــــــروة

موجهة الى:

طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك

السنة الجامعية: 2022 – 2023

قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
مقدمة	
1. المحور الأول: المدخل المفاهيمي لعلم الاقتصاد	3
1) مفهوم علم الاقتصاد	3
2) فروع علم الاقتصاد	5
3) علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	7
2. المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية	9
1)مفهوم المشكلة الاقتصادية	9
2)خصائص المشكلة الاقتصادية	10
3) عناصر المشكلة الاقتصادية	11
4) أركان المشكلة الاقتصادية	14
3. المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية المختلفة و معالجتها للمشكلة الاقتصادية	15
1) الأنظمة الاقتصادية القديمة	16
2) الأنظمة الاقتصادية الحديثة	17
3)حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة	19
4. المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون و علاقاتهم	20
1) تعريف الأعوان الاقتصاديون	20
2) أنواع الأعوان الاقتصاديون	20
3)المسار الاقتصادي	24
5. المحور الخامس: الأسواق	28
1) مفهوم السوق	28
2) العوامل المؤثرة في نطاق السوق	29
3) أشكال الأسواق	31
4) توازن السوق (الطلب – العرض – التوازن)	34
6. المحور السادس: الأنشطة الاقتصادية	47
1) الإنتاج	47
2) الاستثمار	52
3) توزيع الدخل	57
4) الادخار	60
5) التبادل و الاستهلاك	62
7. المحور السابع: النقود	67

1) تعريف النقود	67
2) خصائص النقود	67
3) وظائف النقود	68
4) أنواع النقود	69
8. المحور الثامن: السياسات النقدية و المالية	73
1) مفهوم السياسة المالية	73
2) أهداف السياسة المالية	74
3) أدوات السياسة المالية	75
4) مفهوم السياسة النقدية	76
5) أدوات السياسة النقدية	76
6) أهداف السياسة النقدية	77
9. المحور التاسع: المشكلات الاقتصادية الكبرى	79
1) مفهوم البطالة	79
2) أنواع البطالة	79
3) كيفية الحد من البطالة	81
4) آثار البطالة	81
5)تعريف التضخم	83
6) أسباب التصخم	83
7) سياسات مواجهة التضخم	84
8) أثار التضخم	86
قائمة المراجع	87
قاموس اقتصادي	90

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: المسار الاقتصادي في حالة عونين اقتصاديين	24
الشكل رقم 02: توان المسار الاقتصادي – حالة كل الأعوان الاقتصاديون	26
الشكل رقم 03 : منحنى الطلب	36
الشكل رقم 04 : منحنى العرض	39
الشكل رقم 05: سعر التوازن	42
الشكل رقم 06: منحنى زيادة الطلب مع تباث العرض	44
الشكل رقم 07: منحنى نقصان الطلب مع ثبات العرض	44
الشكل رقم 08: منحنى زيادة العرض مع ثبات الطلب	45
الشكل رقم 09: منحنى الإنتاج الكلي ، المتوسط و الحدي	51

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: جدول الطلب	34
الجدول رقم 02: جدول العرض	38
الجدول رقم 03: الكميات المطلوبة و المعروضة من سلعة	41

الجدول رقم 04 : الإنتاج الكلي، المتوسط و الحدّي	50

مقدمة :

يعد علم الاقتصاد أهم فروع المعرفة الانسانية، و المتعلق مباشرة بسلوك الإنسان الاقتصادي إزائ الموارد الإنتاجية ذات الطابع اللامحدود، فهذا العلم ما هو إلا وسيلة و أداة يستخدمها الإنسان من أجل مساعدته في تحسين و تطوير أنشطته المعيشية نحو الأفضل ، كذلك من أجل الوصول الى مستوى من الرفاهية الاقتصادية التي تحقق له قدر من العيش الكريم .

تعتبر مادة مدخل الى علم الاقتصاد من المواد المهمة و الأساسية لطلبة العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، فهي موجهة الى طلبة السنة الأولى جذع مشترك، إذ تمكنه من التعرّف و لو بشكل عام على مختلف المواضيع و الظواهر التي تندرج ضمن تخصصه، و التي يهتم علم الاقتصاد بدراستها، فالهدف الأساسي لهذه المادة يتمحور في تعريف الطالب بماهية ميدان العلوم الاقتصادية بمختلف فروعها و تخصصاتها، إضافة الى تمكين الطالب من الإندماج ضمن هذا الميدان ، كما أنّها تمثّل مرجعية للعديد من المواد الأخرى التي تدرس على مختلف المستويات.

على هذا الأساس، تهدف هذه المطبوعة إلى تقديم مرجعا كافيا ووافيا لطلبة العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير عامة و بالتحديد طلبة السنة أولى جدع ، يتضمن عرض شامل و مبسط لموضوعات علم الاقتصاد بما يتماشى مع المنهاج الوزاري.

و لتحقيق أهداف هذه المادة، إرتأينا تقسيم هذه المطبوعة إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: المدخل ألمفاهيمي لعلم الاقتصاد؛
- المحور الثاني: المشكلة الاقتصادية؛
- المحور الثالث: الأنظمة الاقتصادية المختلفة و معالجتها للمشكلةالاقتصادية؛
- المحور الرابع: الأعوان الاقتصاديون و علاقاتهم؛
- المحور الخامس: الأسواق؛
- المحور السادس: الأنشطة الاقتصادية؛
- المحور السابع: النقود؛
- المحور الثامن: السياسات النقدية و المالية؛
- المحور التاسع: المشكلات الاقتصادية المعاصرة .

المحور الأوّل : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق بسلوك الإنسان الاقتصادي، إذ يعتبر من العلوم الاجتماعية المهمة التي تعنى بحياة المجتمعات وعلى مستوى الأفراد والجماعات والدول، فهو يلامس حياة الإنسان بكل جوانبها، سواء كان ذلك في الماضي أم في الحاضر، أم في المستقبل، لذا تعددت تعاريفه و مفاهيمه.

1) المعنى اللغوي لعلم الاقتصاد:

قبل الانتقال إلى تعريف واف لعلم الاقتصاد ، لا بد من التعرف على معنى و أصل كلمة "اقتصاد التي أصبحت عنصرا مهما في حياتنا جميعا؛ يعود أصل الكلمة إلى مفردتين في اللغة اليونانية« OIKOS » و تعني المنزل و « NOMIA » و التي تعني تحكم أو إدارة أو ضبط، و

بعد ذلك و بسبب تطور الحياة الإنسانية تشكل هذا المفهوم « OIKONOMIA »،و الذي يهتم بإدارة شؤون المنزل ليصبح ذو مفهوم أشمل و أعم و أصبح يطبق على مستويات مختلفة حتى بات في عصرنا الحالي يشكل المؤشر الرئيسي لنجاح أو فشل أي دولة .[1]

يختلف الكثير من العلماء في تحديد الفترة التي بدأ فيها علم الاقتصاد بمظهره الحالي و المبني على أسس علمية و تحليلية و لكن كل المؤشرات تركز على أن ذلك قد تم في القرن السادس عشر و قد أقر الكثير من العلماء بأن أدم سميث هو أوّل من عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبتدئ و أسس واضحة و ذلك من خلال كتابه المشهور "ثروة الأمم" عام 1776 و ذلك فترة من قبل الثورة الصناعية.[2]

- **تعريف علم الاقتصاد:**

لقد تعدّدت تعريفات علم الاقتصاد بدرجة تجعل من الصعب أن يقوم أحد بحصرها، و سنكتفي بأن نورد هنا أكثر هذه تعريف انتشارا و بصورة موجزة :

- عرّفه **أدم سميث** من خلال كتابه (ثروة الأمم 1776) بأنه :" العلم الذي يبحث في أسباب و كيفية زيادة الثروة " من خلال الكيفية التي تمكن الأمة من الاغتناء؛ [3]
- **جون ستيوارت ميل** في كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي 1836) عرفه : " العلم الذي يتبع أثر النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل قيم الإنسان في سبيل إنتاج الثروة "؛ [4]
- **الفريد مارشال** كتابه (مبادئ الاقتصاد 1890) يرى أنه :" العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بإنتاج الثروة ، تبادلها و إنفاقها"[5]؛

[1]الحسناوي مهدي كريم،" **مبادئ علم الاقتصاد**" ، مطبعة اوفست ، بغداد، 1990 ، ص23.

[2]كامل علاوي كاظم القتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الاقتصاد**" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2009، ص27.

[3]شطيبي حنان ، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2017 ، 2018، ص4.

[4]عبد الله قلش ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، 2020، 2021، ص14.

[5]مرجع نفسه،

- أمّا تعريف **ليونيل روبنز** :" هو العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع في سعيه لإشباع حاجاته غير المحدودة بواسطة موارده المتاحة "؛ [6]
- عرفه **آرثر بيجو** في كتابه (اقتصاديات الرفاهية 1920) بأنه:" العلم الذي يهتم بدراسة الرفاهية الاقتصادية"؛ [7]
- أمّا **ميلتون فريدمان** (1912) يرى أنه العلم الذي يدرس الثروة ، يسعى لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية التي تتمثل في الفرق بين عدم محدودية الحاجات و محدودية الموارد التي أساسها الندرة "[8].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن علم الاقتصاد هو **العلم الذي يهتم بالطريقة التي تتوزع بها الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية** .

فهو **علم الثروة** كونه يبيّن كيفية تكوّن الثروة و توزيعها كما أنه **علم الندرة** من خلال اهتمامه بدراسة العلاقة بين الموارد المحدودة و الحاجات غير المتناهية، و هو **علم الرفاهية** لأنه يسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد من خلال السعى للوصول إلى حيازة أعظم الأرزاق بأقل الجهود الممكنة .

- **الهدف من دراسة علم الاقتصاد:**

بعد التعرف على المقصود بعلم الاقتصاد، لابد لنا من الإلمام بالمنافع المرجوة من الدراسات الاقتصادية ، و التي يمكن ايجازها بمايلي :[9]

- المساعدة في فهم النظام الاقتصادي، في خطوطه العامة كأسس النظم المالية،النقدية، العمل والأجور..؛
- استعمالها لحل المشكلات الاقتصادية و التي من الممكن ظهورها في أي نظام اقتصادي و تعاني منها العديد من المجتمعات من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الاقتصادية: ماذا ننتج؟ ، كيف ننتج؟ و لمن ننتج؟.

---

[6]عبد الغفور ابراهيم احمد ، "**مبادئ الاقتصاد و المالية العامة** " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2012، ص27.

[7]محمد حسين الوادي ، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس ، " **مبادئ علم الاقتصاد** " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن ، 2013، ط2، ص19.

8عبد الله قلش ، مرجع سابق ، ص14.

[9]بسام ابو خضير ، علي ربابعة ، حسين بني هاني ، نواف الشنطاوي ، " مدخل الى علم الاقتصاد"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، 2016، ط1، ص9.

2) فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى قسمين :[10]

الاقتصاد الجزئي: وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية على مستوى الفرد أي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي الأفراد والعائلات والمؤسسات وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة ،مستوى ادخار الفرد ،مستوى استثماراته ،دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة ، مؤثرات الطلب على سلعة، نظرية الثمن الخ.....

يمثل الاقتصاد الجزئي أو التحليل الاقتصادي الجزئي حجر الأساس الذي تبنى عليه الدراسات الاقتصادية بأكملها؛

الاقتصاد الكلي:وهو الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي أي دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية أي الاقتصاد بشكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع ،الاستهلاك الكلي ،الإنتاج الكلي ،إجمالي الاستثمارات ،إجمالي الادخار ،مستوى الأسعار، البطالة ، التضخم .....

أي أن الاقتصاد الكلي أو التحليل الاقتصادي الكلي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصادية الجزئية .هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضهما من حيث النشاط المدروس لكل تحليل فإن موضوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية ، كذلك فإنه لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل كلي .

حتى يصل الاقتصادي إلى أهدافه ، يستخدم إحدى طرق التحليل الاقتصادي الآتية :[11]

- **الطريقة الوصفية :**

تستند هذه الطريقة على تحليل الظواهر الاقتصادية وصفيا دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة، هذه الطريقة مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

- **الطريقة الرياضية:**

[10]كامل علاوي ، كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص44.

[11]كوديد سفيان ، **"مدخل لعلم الاقتصاد "** ، مطبوعة دروس جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموسنت ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2017، 2018، ص17،ص18.

تعتمد هذه الطريقة على صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل معادلات رياضية للتعبير عن الظاهرة الاقتصادية قيد الدراسة، و ذلك لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي إذا ما استخدم إذا ما استخدمت الطريقة الوصفية، يسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد و يستخدم الرياضيات في تفسير الظواهر الاقتصادية ب" الاقتصاد الرياضي "

- **الطريقة القياسية**:

إن الاقتصاد الرياضي يعتمد على النظرية الاقتصادية في صياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بشكل دالي، أمّا الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد تلك العلاقات بشكل كمي، لذا فإنها تعتمد على الرياضيات و الإحصاء و النظرية الاقتصادية .

3) علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لاسيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يعالج جنبا من جوانب السلوك الإنساني ، و بما أن العلوم الاجتماعية متداخلة تعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها بعضها عن بعض و بالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية و سياسية و تاريخية ، كما أنه أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات و الإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي، و فيما يلي عرض موجز للعلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى :

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

تناول علم السياسة عموما ما يتعلق بالأفكار السياسية وبطبيعة السلطة ومبادئ الحكم وبالمؤسسات السياسية دولا وحكومات وأحزاب وغيرها ، و بالعمليات السياسية أي تفاعلات السلطة السياسية داخليا وخارجيا ،وهو علم له ارتباط كبير بعلم الاقتصاد لمدة طويلة فقد ظل علم الاقتصاد لمدة طويلة من الزمن يعرف باسم الاقتصاد السياسي ذلك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية ، [12] ومثال ذلك أن إعلان الحرب في أساسه قرار سياسي إلا أنه له أثر كبير على الحياة الاقتصادية ، كذلك فإن للأوضاع الاقتصادية الأثر الكبير على الأوضاع السياسية حيث كثيرا ما كانت الأوضاع الاقتصادية سببا يؤدي إلى تغير نظام الحكم السياسي السائد بشتى الوسائل.

[12] كوديد سفيان ، مرجع ذكره، ص 18.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ**:

تربط علم الاقتصاد علاقة وطيدة بعلم التاريخ، فهذا الأخير يستطيع أن يوفر للاقتصادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيف تم التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها ومحاولة تطبيق ما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية، تجنب ما قد مت تجربته وأثبت فشله .[13]

لذلك لابد من توفر القدرة و الرغبة عند الاقتصاديين في الاستعانة بتاريخ الفكر الاقتصادي لمختلف الأمم التي سبقت و التجارب التي خاضتها.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:**

يهتم علم النفس بدراسة سلوك و تصرفات الإنسان و الدوافع التي تكمن وراء هذه التصرفات ، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة و التي تكمن في إشباع الحاجات و الرغبات المختلفة و المتجدّدة و بعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بأساليب مختلفة كالدعاية و الإشهار.[14]

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:**

يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشاط الاقتصادي فهو يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع .
15

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء**:

[13]محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص33.
[14]المرجع نفسه ، ص34.
[15]بشاري سلمى ، " مطبوعة مقياس: مدخل الى علم الاقتصاد " ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، 2019، 2020، ص14.

يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول و البيانات الإحصائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل و التصنيف و التمكن من الوصول إلى أدق النتائج.[16]

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:**

يعتمد علم الاقتصاد على الرياضيات في فهم و حل العديد من المشكلات التطبيقية المعقدة التي تتعرض الباحث الاقتصادي أثناء تحليله للظواهر الاقتصادية حيث يلجأ الباحث الاقتصادي إلى اعتماد على البرهان الرياضي من خلال الاعتماد على معادلات رياضية التي تربط بنى المتغيرات الاقتصادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.

المحور الثاني : المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية و التي يطلق عليها البعض تسمية مشكلة الندرة جوهر موضوع علم الاقتصاد ، و تكمن في محدودية الموارد الاقتصادية و ندرتها النسبية الازمة لتلبية الحاجات

[16]محمود حسين الوادي ، ابراهيم محمد خريس ، نضال علي عباس ، مرجع سابق ذكره ، ص34.

الانسانية المتعددة و المتزايدة باستمرار ، فالمشكلة الاقتصادية واجهت الانسان و المجتمعات البشرية منذ الازل الى يومنا هذا ، فالانظمة الاقتصادية على اختلافها عانت منها و لا تزال ، و حاول كل نظام ان يتجاوب معها بفلسفته و مبادئه في ايجاد توازن بين تعدد الحاجات و ندرة الموارد الاقتصادية لتلبتها .

1) مفهوم المشكلة الاقتصادية :

تكمن المشكلة الاقتصادية في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها و أحجامها الضرورية لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة و المتجددة ، و نظرا لمحدودية الموارد الاقتصادية يضطر المتعاملون إلى الاختيار و المفاصلة بين تلك الأهداف و التضحية بالبعض الآخر.[17]

2) خصائص المشكلة الاقتصادية :

تتميز المشكلة الاقتصادية بصفتها موضوع علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص ، نورد بعضها فيما يلي :[18]

- **العمومية:** فهي ذات طابع مكاني بحيث تمتد إلى كل الأماكن و لا ينفرد بها مكان دون آخر (فهي مشكلة عامة زمانيا و مكانيا) ؛
- **الديمومة**: تنطبق على كل العصور و الأزمنة ؛
- **الندرة النسبية :** حيث ان الموارد محدودة و لها استخدامات متعددة و بديلة ، فلا بد من الاختيار و التضحية
- **مشكلة اختيار و تخصيص :** بسبب محدودية الموارد و عدم محدودية الموارد و عدم محدودية الحاجات ، بحيث تظل دائما الحاجات اكثر من الموارد .

[17]فرحي كريمة ، فراح رشيد ، **" محاضرات في الاقتصاد "** ، مطبوعة دروس ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم تسيير ، جامعة البويرة ، 2013-2014 ، ص6.

[18]مغدودي شهرزاد ، **" مدخل الى علم الاقتصاد "** مطبوعة دروس ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة البليدة 02 ، 2021-2022 ، ص17، ص18.

- **التضحية :** لان الحاجات دائما اكثر من الموارد، و لان الموارد لها استخدامات بديلة ببعضها ، فلابد اذن من وجوب تضحية الفرد او المجتمع ببعض الحاجات مقابل اشباعه لبعض الحاجات الاخرى الاكثر اهمية ،

عمليةالتضحية هذه تستوجب المقارنة و المفاضلة بين الحاجات المختلفة لترتيب اولوياتها بالنسبة للفرد ، وبعد ترتيب الحاجات يقوم بتخصيص الموارد المتاحة ليتمكن ذلك من استخدام بعض الموارد التي قام بتخصيصها لاشباع بعض الحاجات التي قام بترتيبها .

3) عناصر المشكلة الاقتصادية (محددات) :

المشكلة الاقتصادية عنصران اساسيان اولهما تعدد الحاجات الانسانية و ثانهما ندرة الموارد الاقتصادية (وسائل اشباع الحاجات) :

أ- تعدد الحاجات الانسانية :

تعرف الحاجة على انها " الرغبة الملحة للحصول على شيئ (نفع) و اشباع معين ، و من امثلة ذلك : الحاجة الى الطعام حيث يترتب على عدم تناول الفرد للطعام الاحساس بالم الجوع ..... و الحاجة الانسانية لها خصائص معينة اهمها[19]:

- **الحاجة مسالة نسبية :** فهي تعتبر شخصية ، اي تختلف من شخص الى اخر ، و تختلف من من زمان الى اخر و من مكان الى اخر ؛
- **الحاجة لانهائية** : يقصد بها دورية و متجددة ، اي تتولد بعد فترة من اشباعها ، كالحاجة الى الطعام و الشراب؛
- **الحاجة متكاملة** : بعض الحاجات مرتبطة ببعضها البعض ، بحيث لا يمكن اشباع احداها دون وجود الاخرى ؛
- **الحاجة قابلة للاحلال** : المقصود بقابلية الحاجات للاحلال محل بعضها البعض ، اي اشباع احداها يمكن ان يغني عن اشباع الاخرى ؛

[19]فرحي كريمة ، مرجع سبق ذكره ، ص12.

- **الحاجة غير قابلة للقياس الكمي و لكن قابلة للمقارنة :** لا يمكن قياس الحاجة بوحدات الطول او الوزن لكن يمكن للفرد مقارنتها بين حاجاتها المتنوعة و ترتيبها حسب أهميتها و شدة إلحاحها .

يمكن ارجاع تزايد الحاجات الى عدة اسباب اهمها[20]:

- زيادة عدد السكان في كل دولة و في العالم ككل ؛
- التقدم التكنولوجي و الحضاري ؛
- تقدم وسائل الاتصال و فنون الدعاية و الاتصال و الاعلان .

ب- ندرة الموارد الاقتصادية :

الموارد بالمفهوم الاقتصادي هي عبارة عن كل شيء نافع سواء كان سلعة او حدمة و يحقق رغبة و يقضي حاجة انسانية ، و يمكن التمييز بين الموارد الحرة و الموارد الاقتصادية ، فالاولى ليس لها سعر لانها متوفرة دون تكلفة كالهواء ، الماء ، الشمس ....الخ ، و تصبح موارد اقتصادية (سلع اقتصادية) عندما يدخل في إنتاجها عناصر الإنتاج بتكلفة معينة و يكون لها سعر معين للمورد الاقتصادي لها خصائص معينة أهمها: [21]

- **ان يكون المورد نافعا اي يعطي منفعة** : و المنفعة هي عبارة عن قدرة الشيء على اشباع الحاجة ، و معنى ذلك ان الشيء (المورد) لكي يعتبر اقتصاديا لابد ان يكون قادرا على اشباع حاجة ما من الحاجة البشرية ، فاذا وجد شيء ما لم يعرف له الانسان استخداما معينا لاشباع احدى الحاجات البشرية ، فان هذا الشيء لا يعتبر مورد اقتصادي؛
- **ان يكون المورد قابلا للاستخدام :** اي ان تكون متاحا للاستخدام في اشباع الحاجات البشرية ، فان وجدت معادن في باطن الارض و لم تكن هناك وسيلة لاستخراجها ، فانها لا تعتبر موردا اقتصاديا ؛
- **ان يكون المورد نادرا نسبيا :** بمعنى ان الكمية المتاحة منه لا تكفي لاشباع كل الحاجة اليه ، فاذا كانت الكمية المتاحة من هذا المورد تفي لاشباع كل الحاجة اليه ، فانه يعتبر مورد غير اقتصادي (مورد حر)؛

[20] سكينة بن حمود ، **مدخل لعلم الاقتصاد** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009، ص25.
[21] المرجع نفسه ، ص27.

- **ان يكون المورد غير متخصص** : بمعنى امكانية توجيهه لاشباع اكثر من حاجة انسانية فمثلا الارض مورد غير متخصص حيث يمكن استخدامها في زراعة القطن او القمح او استخدامها لبناء المساكن او المصانع ....الخ.

تقسيمات الموارد الاقتصادية :

هناك عدة تقسيمات للموارد الاقتصادية منها :

✓ **السلع و الخدمات الاستهلاكية و الانتاجية** : بمعنى امكانية توجيهه لاشباع اكثر من حاجة الانسان مباشرة اسم السلع و الخدمات الاستهلاكية مثل : الخبز و الملابس و خدمات الطبيب ، اما السلع و الخدمات التي لا تستخدم مباشرة في اشباع هذه الحاجة بل تدخل في انتاج سلع و خدمات اخرى كالالة مثلا : فتعد سلعة انتاجية ؛

✓ **السلع و الخدمات المتنافسة و المتكاملة** : السلع و الخدمات المتنافسة او البديلة هي تلك التي يمكن ان يحل بعضها محل الاخر لاشباع نفس الحاجة و امثال ذلك الشاي و القهوة حيث يمكن استخدام اي منهما في اشباع الحاجة الى مشروب ساخن اما السلع و الخدمات المتكاملة فهي تلك التي يلزم استهلاكها معا لاشباع نفس الحاجة ، فالشاي و السكر سلعتان كتكاملتان لان استهلاك احداهما يتطلب استهلاك الاخرى ؛

✓ **السلع و الخدمات الضرورية و الكمالية** : السلع و الخدمات الضرورية هي تلك التي تشبع حاجة ملحة لدى الفرد و المجتمع ، و لا يمكن الاستغناء عنها بسهولة مثل الطعام و الملابس و السكن ، اما السلع و الخدمات الكمالية فهي تلك التي تشبع حاجات اقل الحاحا ويعتبر التميز بين هذين النوعين من السلع و الخدمات مسالة نسبية ، فما يعد سلعة او خدمة كما ليس في وقت ما او مكان محدد او بالنسبة لشخص معين قد يعتبر سلعة او خدمة ضرورية في وقت او مكان اخر او بالنسبة لشخص اخر و العكس صحيح .

4) اركان المشكلة الاقتصادية :

تكمن اركان المشكلة الاقتصادية في عدة تساؤلات يجب على الاقتصاد ان يجد الوسائل و المعايير التي تساعده في الاجابة عليها عند قيامه بوضع البرنامج الخاص بتنظيم النشاط الاقتصادي لتخصيص الموارد المتاحة في المجتمع على استخداماتها المختلفة و هي :

✓ **ماذا تنتج ؟**: ندرة الموارد تحتم على الانسان تفضيل بعض الحاجات على حاجات اخرى و على اساس هذا الاختيار يتم تحديد انواع السلع و الخدمات التي يجب انتاجها ؛

✓ **كيف تنتج ؟**: بمعنى اختيار الفن الانتاجي الانسب و استخدام افضل الطرق و الاساليب الانتاجية و ذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالاضافة الى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على اكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات؛

✓ **لمن تنتج ؟:**المقصود بها التوصل الى طريقة يتم بها توزيع هذا الانتاج على مختلف الافراد الذين ساهموا في خلقه بعدالة اجتماعية .

المحور الثالث : الأنظمة الاقتصاديةالمختلفة و معالجتها للمشكلة الاقتصادية

أدرك الإنسان منذ زمن بعيد المشكلة الاقتصادية في ندرة وسائل الإشباع مع حاجاته المتعددة ، و من هنا كان صراع الإنسان مع قوى الطبيعة من اجل إنتاج اكبر قدر ممكن من الأموال ، و كان لازما إيجاد نظام يؤمن استخدام الأموال المحددة بطريقة أفضل لتلبية حاجاته المتعددة ، و هو ما يعرف بالنظام الاقتصادي و هذا الأخير يتميز بالتطور من عصر لأخر و أيا كان نوع النظام الاقتصادي ، فله ثلاث عناصر (مرتكزات) و هي :

القوى الإنتاجية : و المقصود بها الوسائل التي يمكن بواسطتها إنتاج السلع و التي تتمثل في أدوات الإنتاج و قوة العمل و الفن الإنتاجي ؛

علاقات الإنتاج: أي الروابط بين الأفراد فيما يتعلق بنظام تملك وسائل الإنتاج؛

علاقات التوزيع: أي كيفية اقتسام الناتج بعد عملية الإنتاج ، و بخصوص تقسيم النظم الاقتصادية التالية :

1. النظام البدائي؛
2. نظام الرق؛
3. النظام الإقطاعي؛
4. النظام الرأس مالي ؛
5. النظام الاشتراكي؛
6. النظام الاقتصادي المختلط؛
7. النظام الإسلامي .

النظام الاقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية ، الاجتماعية و القانونية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان معين ، و يرتكز على مجموعة العلاقات و القواعد و الأسس التي تحكم التفاعل و التأثير المتبادل بين الحاجات الإنسانية من جهة و الموارد الطبيعية ، البشرية ، التقنية و المعرفية المتاحة من جهة أخرى .

1) **الأنظمة الاقتصادية القديمة :**

- **النظام البدائي:**

بدا هذا النظام في الظهور خلال العصور القديمة من خلال قيام الإنسان في صراعه مع الطبيعة من اجل البقاء بصناعة بعض الأدوات و الوسائل البدائية (قطع الأشجار و استخدام عظام الحيوانات (لكي تساعده في التقاط الثمار و الصيد (و هو ما يطلق عليه (اقتصاد تجميع الغذاء) ، ثم اكتشف الزراعة (حيث بدا الإنسان ينتج غذائه بتقنية لأول مرة) مع مرور الوقت عرفت الجماعات مرحلة التخصص في الإنتاج بحيث تخصص البعض في الزراعة و البعض الآخر في الصيد و الرعي و ظهور الحاجة الى التبادل بين أفراد الجماعة كما يمكن التأكيد على أن الملكية كانت جماعية لوسائل الإنتاج ، لكن مع سيطرة الأقوى في الجماعة على وسائل و متاع الحياة التي كانت متوفرة .[22]

[22] حركاتي فاتح ، " **دروس في مقياس : تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة** " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر ،2018-2019، ص08.

- **نظام الرق:**

يعد نظام الرق أو العبودية الذي حل محل النظام البدائي أول نظام في التاريخ يقوم على الانقسام الطبقي و استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ، حيث شكلت طبقة العبيد الأساس الاقتصادي لعملية الإنتاج ، وأصبح هناك طبقة من المجتمع تعمل من اجل تحقيق فائض بالنسبة لطبقة الأشراف .

يتميز هذا النظام بمجموعة من المظاهر أهمها أن زيادة الإنتاج أدت إلى ظهور الملكية الفردية و التي استخدمت الرقيق في إنتاج و كان مصدرهم الحروب بحيث يتم تحويل الأسرى إلى رقيق ، و يتم استخدامهم في الزراعة و الحرف المختلفة و الإنتاج بشكل عام .

النظام الإقطاعي:

مما لا شك فيه ان هذا النظام يعتبر أكثر تقدما من النظام السابق الذي عجز عن التطور بحكم عدم قدرته على تطوير الإنتاج بشكل أحسن، و يقوم النظام الإقطاعي على ملكية طبقة الإقطاعيين لوسائل الإنتاج (الأرض) و استغلال الفلاحين ، و يتكون الهرم الإقطاعي من :

- الملك: مالك الأراضي و الإقطاعيات؛
- النبلاء (التابعين) : هم الذين يخدمون الملك (العسكريون) و مقابل ذلك تقدم الإقطاعية ؛
- الفلاحون: و هم من يزرعون الأرض سواء كانوا عبيد أو أحرار.

تشترك هذه النظم في مجموعة من الخصائص الرئيسية و التي يمكن إجمالها في :

- وسائل إنتاج بسيطة و بدائية (الحجر ، المعادن كالحديد) ؛
- التقسيم البدائي للعمل : الأب يقوم بالصيد و الرعي و الأم تقوم بشؤون المنزل ثم تطور حيث ظهرت أنواع أخرى للتخصص كالتخصص في نوع معين من النشاط الاقتصادي بينما تختلف من حيث نوع الملكية لعوامل الإنتاج ، فنظام الحماية البدائي كان يقوم على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (أي ملكية الأسرة أو القبيلة) لوسائل الإنتاج ، إما نظام الرق و الإقطاعي فكانت هناك ملكية فردية لوسائل الإنتاج (الأرض و رأس المال) .

2) الأنظمة الاقتصادية الحديثة :

أ- النظام الرأسمالي:

ساد هذا النظام بعد انهيار النظام الإنتاجي في هذا النظام من اجل التبادل ، و تحقيق الربح الإقطاعي في أوروبا ، حيث يتميز هذا النظام ب :[23]

- الملكية الخاصة لمختلف وسائل الإنتاج : أي سيطرة القطاع الخاص على مختلف النشاطات الاقتصادية و يقتصر دور الدولة على العدالة و الأمن ؛
- تحقيق المصلحة الخاصة: أي أن الفرد يهدف إلى تحقيق لمصالحه الشخصية أولا و مصلحة الجماعة أخيرا؛
- مبدأ الحرية الاقتصادية: أي ما يعرف باليات السوق مع تقييد دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

ب- النظام الاشتراكي:

فيه تعود ملكية وسائل الإنتاج للمجتمع بأكمله ، و الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو السعي من اجل تلبية حاجات المواطنين و يترتب على ذلك انعدام التفاوت بين الثروات و الدخول كما يقوم على أسلوب التخطيط المركزي و الشامل في الإدارة الاقتصادية ، و يتميز هذا النظام ب :[24]

- سيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج و التي تمتلكها الدولة ؛
- السعيإلى تحقيق المصلحة العامة و ليس المصلحة الخاصة ، من خلال تحقيق توزيع الدخول و الثروات في المجتمع بين مختلف أفراده ، و نظرا للانتقادات الموجهة لكل من النظامين السابقين ، اتجهت العديد من الدول إلى إتباع نظام وسطي يحمل بعض ملامح النظامين و هو ما عرف بالنظام الاقتصادي المختلط (المدار) .

ت- النظام الاقتصادي المختلط:

يحاول التوفيق بين النظامين الرأس مالي و الاشتراكي و تجنب عيوبهم البارزة و التركيز على جوانبهم الايجابية حيث يباشر الأفراد نشاطهم الإنتاجي في المشروعات الخاصة بينما

[23] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور ابراهيم احمد ، " مبادئ علم الاقتصاد " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012، ص16.
[24] مجيد خليل حسين ، عبد الغفور ابراهيم احمد مرجع سبق ذكره ، ص16، ص17.

يسيطر القطاع العام حكوميا على المشروعات المؤممة ، و لا يتمتع القطاع الخاص بحرية مطلقة ، فهناك قواعد و تنظيمات تفرض قيودا تختلف من مشروع إلى أخر .

ث- النظام الاقتصادي الإسلامي:

مجموعة الأحكام و السياسة الشرعية التي يقوم عليها المال و تصرف الإنسان فيه، و يدرس النظرات العامة المرتبطة بالمال و العلاقات المالية كالملكية بتقسيماتها العامة و الخاصة، الحرية الاقتصادية و ضوابط تقييدها، التكافل المالي و الاجتماعي، منهج الإسلام في الإنتاج، الاستهلاك، التوزيع....الخ. من عناصره الأساسية:

- المال وسيلة و ليس غاية و ملكيته مربوطة بشروط معينة حيث يجب الحصول عليه بطرق مشروعة و استخدامه فيما يحل له فقط انطلاقامن الإنتاج إلى التوزيع؛
- إقامة توازن بين مصلحة الفرد و المجتمع و يتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك، حرية العمل و كذلك تقييد الحقوق الفردية بما يضمن تحقيق المصالح العامة؛
- التوجيه و الإرشاد إلى مكارم الأخلاق كالحرص على الإنفاق و عدم الإسراف و إتقان العمل (العمل عبادة)؛
- التشريع بحيث ترتبط بالحلال و الحرام لتحقيق مصلحة العباد كتحريم الربا ، مما له الأثر السلبي على المتغيرات الاقتصادية الجزئية و الكلية من جهة و من جهة أخرى فريضة الزكاة ذات الأثر الايجابي على ميزانية الدولة و التكافل الاجتماعي .

3) حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية :

على ضوء ان الربح هو الحافز الرئيسي في النظام الراسمالي ، فان نظرية الاسعار تستحوذ الدور الاساسي في تحديد نوعية و كمية السلع التي يتم انتاجها ، بهذا يتم حل المشكلة الاقتصادية .بالنسبة لحل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي، يتم ذلك من خلال جهاز التخطيط المركزي للدولة هو الذي يحدد ما ذا ننتج ؟ كيف ننتج ؟ و لمن ننتج ؟ ..... فهو الذي يتولى توزيع الموارد بين القطاعات و

اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية ، أما النظام المختلط ؛ تعالج المشكلة الاقتصادية ف عن طريق نظام السوق و الاسعار كما في ظل النظام الراس مالي ، ولكن الدولة تتدخل بصورة متزايدة لاسباب مختلفة ، مما يؤدي الى نتائج مغايرة لتلك التي تحصل عليها في ظل النظامين السابقين .

المحور الرّابع: الأعوان الاقتصاديون و علاقاتهم

الأعوان الاقتصاديين هي مركز القرارات و النشاطات الاقتصادية

1) تعريف الأعوان الاقتصاديون:

هي مجموعة من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد ، والتي تكون لهم علاقات فيما بينهم ، فهم كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط اقتصادي .

2) أنواع الأعوان الاقتصاديون:

في اي اقتصاد ، يمكن تحديد خمس اعوان اقتصاديون و هم [25]:

أ- العائلات (الأسر) :

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ، تتكون من شخصين أو أكثر ، تجمعهم رابطة عائلية و يسكنون تحت سقف واحد ، ولهم الإرادة في العيش سويا ، أي لهم مداخيل و مصاريف مشتركة ، وشكل عام ، تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم السكان، و يصنف السكان إلى :

- **حسب الحدود الجغرافية :**

يمكن التمييز بين السكان المقيمين، و هم أولئك الأفراد القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة، أما السكان غير المقيمين، فهم القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

- **حسب النشاط :**

يمكن التمييز بين السكان الناشطين ، و هم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق " قيمة مادية ملموسة " ، ويقصد هنا بالقيمة المادية و التي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين

[25]OuariMERADI , « **introduction à l'économie** , polycopié de cours , université de Béjaia , faculté des sciences économiques , comerciales et sciences de gestion , 2017,2018, pp :18-21.

ينتجون وحدات إنتاجية مثل : عمال الحديد و الصلب و شركة الكوابل و الزيت و السكر ....الخ. أما السكان الغير الناشطين ، فهم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق " قيمة معنوية ملموسة " ، ويقصد هنا بالملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية مثل : البطالين ، المتقاعدين ، الطلبة ، الأساتذة ...الخ ، تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد من خلال :

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاق الاستهلاكي (السلع و الخدمات)؛
- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك ؛
- استثمار المدخرات؛
- دفع الضرائب و الرسوم .

ب- المؤسسات الاقتصادية:

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية ، بحيث لا يمكن الوصول إلى تعريف موحد و دقيق ، لكن بشكل عام تعتبر المؤسسة الاقتصادية خلية اجتماعية اقتصادية ذات وظيفة إنتاجية ، تهدف إلى تحقيق الاستمرار ، و هذا مهما كان ميدان و مجال نشاطهم (زراعي ، صناعي ، خدماتي ...الخ) ، أو شكلهم القانوني (مؤسسات عمومية ، خاصة ، مختلطة) ، حيث تتمثل مساهمة المؤسسة في النشاط الاقتصادي فيما يلي :

- إنتاج السلع و الخدمات و تحقيق قيمة مضافة؛
- الاستثمار بهدف تجديد وسائل الإنتاج ؛
- دفع الضرائب و الرسوم .

ت- المؤسسات المالية :

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد و المؤسسات أصحاب الفائض ، و إقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من اجل تحقيق عوائد مالية ، و يضم هذا النوع من المؤسسات كل من البنوك و صناديق الادخار و شركات التامين ، تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال :

- تجميع رؤوس الأموال (جمع الودائع من الأعوان الاقتصاديين) ؛
- تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي (الفائدة) ؛
- دفع الضرائب و الرسوم ؛

ث- **الإدارات العمومية:**

هي كل عون اقتصادي مشكل من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الاقتصادية ، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة مجانا غالبا مثل التعليم ، الأمن و العدالة ، و تقوم بإعادة توزيع المداخيل و الثروات عن طريق الضرائب ، الرسوم و المساعدات ، بحيث يغطي هذا القطاع نفقاته عن طريق عائدات الضرائب ، و يتلخص نشاطها في الاقتصاد فيما يلي :

- تقديم خدمات الأفراد المجتمع؛
- تتحصل على إيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديون ؛
- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية ؛
- تقوم بالاستثمار في المجالات المختلفة .

تصنف الإدارة العمومية إلى:

- أي الأجهزة المختلفة كالشرطة، الجيش إضافة إلى الهيئات و السلطات الأساسية في الدولة: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية؛
- الجماعات المحلية: و هي ممثلي الدولة على المستوى المحلي و الإقليمي مثل البلديات، الدوائر و الولايات.
- المؤسسات الإدارية مثل: المدارس، الجامعات و المستشفيات...الخ ؛
- نظام الضمان الاجتماعي: وهي صناديق الضمان للعمال الأجراء و غير الأجراء و كذا معاشات التقاعد.

ج- **العالم الخارجي:**

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصاديين المقيمين في الدولة المعنية، وهذا بحكم انفتاح معظم الاقتصاديات على العالم الخارجي، الذي يمثل مجال لتبادل المنتجات وفق أسس و قواعد التجارة الدولية.

يتشارك الأعوان الاقتصاديون في أنهم يساهمون في تنمية الحياة الاقتصادية ، وذلك من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية ، و يرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة .

- **تعريف التدفقات الاقتصادية :**[26]

هي عبارة عن حركة السلع و الخدمات و الأموال بين الأعوان الاقتصاديين و تنقسم إلى صنفين:

- التدفقات الحقيقية أو المادية : و هي حركة السلع و الخدمات بين الأعوان الاقتصاديين ؛
- التدفقات النقدية أو المالية : و هي حركة الأموال (النقود) بين الأعوان الاقتصاديين .

يتم تبادل مختلف التدفقات الناتجة عن العمليات بين الأعوان في الأسواق .

- **تعريف السوق:**

هو أي مكان أو فضاء أو حيز تمكن من التقاء البائع (العرض) و المشتري (الطلب) لمبادلة سلعة أو خدمة، يمكن التمييز بين :سوق السلع و الخدمات ،سوق العمل ؛ سوق رأس المال .

3) المسار الاقتصادي:

يمثل المسار الاقتصادي تمثيل تخطيطي لمختلف العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين و ما ينتج عنها من تدفقات اقتصادية ، من خلال ممارسة أنشطتهم في الأسواق المختلفة ، أي أن المسار الاقتصادي هو مخطط للنشاط الاقتصادي الوطني (إنتاج ، استهلاك ، توزيع ، استثمار، ادخار)[27] .

[26]رحماني منير ، " مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022، صص: 46-48.

[27]Ouari MERADI, op cit, p25.

أ- مثال توضيحي (حالة عونين اقتصاديين)

الشكل رقم 01 : المسار الاقتصادي في حالة عونين اقتصاديين

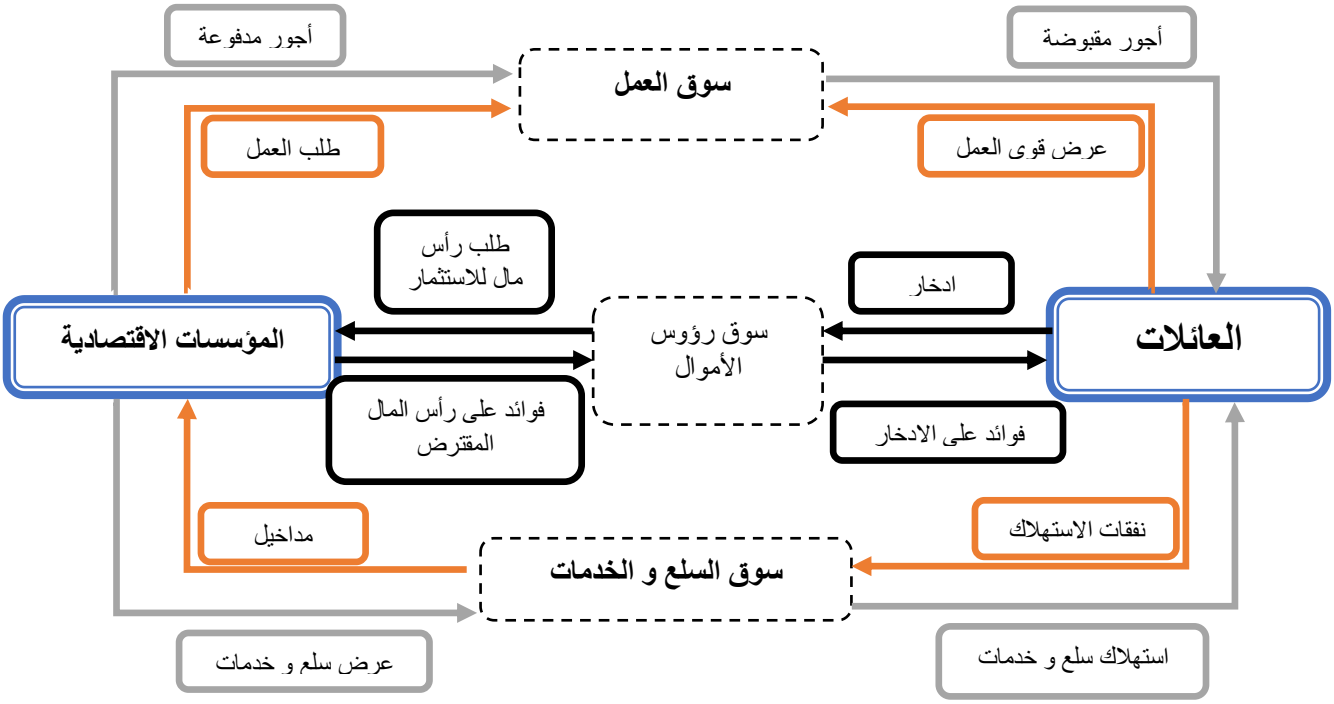

Source :HAMDI Djalila Imane, " cours complète n économie générale pour débuta Polycopie en économie générale, école supérieure des sciences de gestion, ANNABA, 2018,2019, P63.

من خلال الشكل السابق ، نلاحظ أنه حتى يتحقق التوازن بين العرض و الطلب على مستوى المسار كما يلي :العائلات تقدم قوى عمل للمؤسسات الاقتصادية و تتحصل في المقابل على أجور (مداخيل) ، جزء منها يوجه للاستهلاك (اقتناء سلع و خدمات) من المؤسسات و الجزء المتبقي يوجه إلى الادخار مقابل أرباح أو فوائد ، في المقابل ، المؤسسات الاقتصادية تقوم بإنتاج سلع و خدمات و بيعها للعائلات ، كما أنها تقوم بالاقتراض من السوق المالي من اجل الاستثمار .

ب- توازن المسار الاقتصادي (حالة كل الأعوان الاقتصاديون) .

الشكل رقم 02 : توان المسار الاقتصادي – حالة كل الاعوان الاقتصاديون

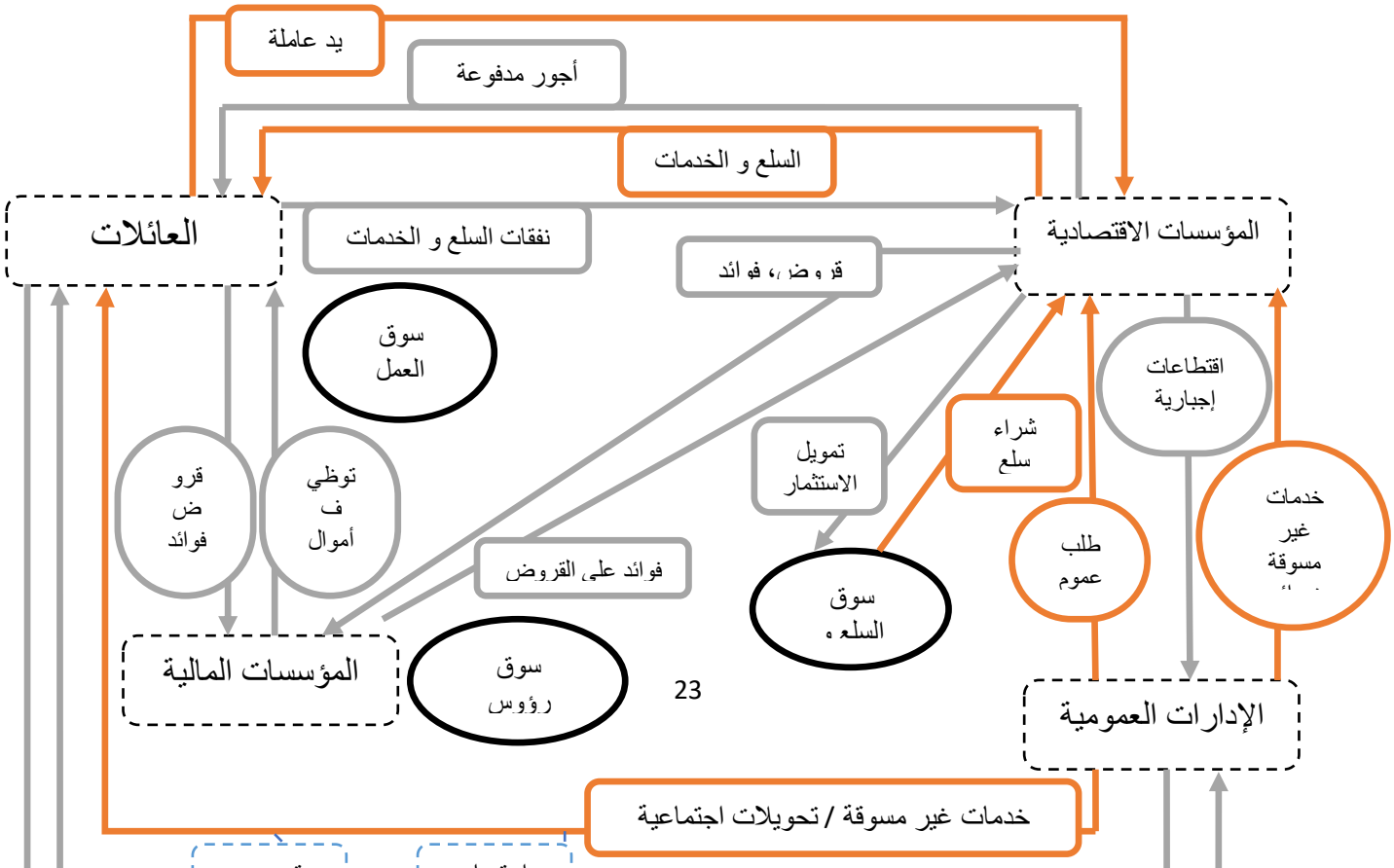

Source : HAMDI Djalila Imane, op cit, P64.

من خلال الشكل أعلاه ، نجد أن التدفقات الاقتصادية تجسد بوضوح العلاقات الأساسية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين كما يلي :

- يضمن أن كل عون اقتصادي يحقق توازنه (الموارد = الاستخدامات)؛
- المؤسسات الاقتصادية تقوم بإنتاج سلع و خدمات و بيعها لمختلف الأعوان الاقتصاديين الآخرين ، و في المقابل تدفع مداخيل (أجور ، فوائد ، ضرائب ، مساهمات اجتماعية ...الخ) ؛
- العائلات تتحصل على مداخيل (أجور) من المؤسسات مقابل مساهمتها في العملية الإنتاجية و الإدارة العمومية تقدم خدمات و تحويلات اجتماعية ، في المقابل تقوم العائلات بشراء سلع و خدمات إضافة إلى دفع ضرائب و مساهمات اجتماعية للإدارة ، كما يمكنها ادخار الأموال (الاستثمار في الأسواق المالية) ؛
- الإدارات العمومية : تقوم بالشراء العمومي (سلع و خدمات) من المؤسسات و تقدم خدمات غير مسوقة و تحويلات اجتماعية في المقابل تتحصل على ضرائب ، مساهمات اجتماعية من مختلف الأعوان الاقتصاديين لضمان عملهم ؛
- العالم الخارجي : يتمثل في مختلف العمليات الخاصة بالأعوان مع العالم الخارجي سواء في استيراد و تصدير السلع و الخدمات أو حركة رؤوس الأموال و التحويلات المالية من و إلى العالم الخارجي ؛

تجدر الإشارة إلى أن مختلف العلاقات بين الأعوان الاقتصاديون تتم من خلال الأسواق (سوق العمل ، سوق رؤوس الأموال ، سوق السلع و الخدمات) .

المحور الخامس: السوق و توازنه

السوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون (العارضون) و المشترون (الطالبون) سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير مباشرة أو عن طريق وسطاء لتبادل سلعة أو خدمة معينة ، وتتحدد من خلاله الأسعار.

1) **المفهوم الاقتصادي للسوق** ، هو إطار يشتمل على مجموعة من المشترين و البائعين على اتصال وثيق و يمكن إجراء التبادل بينهم دون آية قيود بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و هذا يعني التقاء الطرفين البائع و المشتري في السوق أصبحت ذات أهمية اقل من السابق ، فالوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصال و المواصلات تسمح اليوم للعديد من الأشخاص القيام بهذه المهمة دون أي لقاء فيما بينهم في أي مكان[28] .

من خلال التوضيح المسبق لمفهوم السوق الاقتصادي ، يمكن استنتاج التالي :

- لا يمكن أن يوجد سوق واحدة لكافة السلع و الخدمات و إنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة ؛
- يمكن أن يوجد فقط أسواق محلية تكون محصورة ضمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث انه يعمل على إشباع رغبات و حاجات جزء من المدينة أو الدولة ؛

[28] حاكمي بوحفص ، " محاضرات في علم الاقتصاد " ، دار النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020 ، ص33.

- تواجد الأسواق الإقليمية و التي تعمل على تسهيل تداول السلع و الخدمات بين أبناء عدد من الاتحادية الدولية ذات صفات مشتركة و تقع ضمن إقليم واحد مثل السوق الأوروبية المشتركة ؛
- وجود الأسواق العالمية ضمن سهولة تداول السلع و الخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقيات دولية تؤمن آلية تطبيق هذه الإجراءات دون عوائق ؛
- تتفاوت أعداد المتعاملين في السوق الاقتصادي و تختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة على أسواقها، فمنها من تتمتع بالحرية الكاملة و أخرى تكون الدولة المسيطر الوحيد في هذا المجال؛

لكن على الرغم من الاختلافات الموجودة بين الأسواق ، جميعها تتفق في خاصية موحدة إلا و هي أنها حلقة وصل بين المستهلكين و البائعين تسمح بتبادل السلع و الخدمات بينهم .

2) العوامل المؤثرة في نطاق السوق: [29]

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على نطاق السوق ، و التي تتمثل في :

- **نوع السلعة :**

يتأثر نطاق السوق بشكل واضح بنوعية السلع التي يتم التعامل بها فالسلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف ، فإنها بلا شك ستكون ذات نشاط محلي و عمليات تداولها بين البائعين و المشترين سيكون ضمن سوق محلي ، بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين و النقل دون الخوف من نقلها مما قد يصبح سوق عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم .

- **العادات و التقاليد :**

إن العادات و التقاليد تلعب دورا هاما في تحديد نطاق السوق ، فانه بلا شك توجد الكثير من السلع لا يمكن تداولها و القيام بعمليات البيع على مستوى دولي بسبب رفض بعض المجتمعات لتلك

[29] لحول علي ، " **مدخل للاقتصاد** " ، سلسلة محاضرات ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ، 2016-2017 ، ص30.

السلع التي قد تعتبر بمقياسهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم و تقاليدهم ، و بالتالي يتم التركيز على ترويج و بيع تلك السلعة في أسواق محلية تلقى قبولا عاما من كافة فئات المجتمع .

- **سهولة الاتصال بين البائعين و المشترين :**

إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية الاتصال بين البائع و المشتري ذات اثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال و الانتقال أدى إلى زيادة تنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق .

- **تكاليف النقل و التامين:**

إن ارتفاع تكاليف (نفقات) النقل و التامين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي، على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي اقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج .

- **التشريعات و النظم الاقتصادية:**

تلعب التشريعات و النظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق ، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص و رخص الاستيراد بما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع و إمكانية نقلها إلى أسواق أخرى و بالتالي الحد من نطاق السوق .

- **الوظائف الأساسية للأسواق :**

- تحديد قيم السلع و الخدمات ؛
- تنظيم الإنتاج (من خلال التكاليف) ما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد ؛
- توزيع النتائج (تخص مسالة لمن يتم إنتاج السلعة) ؛
- التقنين ؛
- توصيل المعلومات .

- **أنواع الأسواق :**

في حقيقة الأمر يجب التذكير بان الأسواق كثيرة و متعددة منها الحقيقية مثل أسواق السلع ، و منها المجردة مثل أسواق الصرف ، و منها الأسواق الرسمية المنظمة و غير الرسمية (الموازية ، الغير المنظمة) ، و الأسواق المالية مثل السوق الأولية و السوق الثانوية ، كما نجد الأسواق الثلاثة المعروفة في الاقتصاد الكلي و هي:

- سوق السلع و الخدمات: هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل السلع و الخدمات أو هو محل التقاء العرض و الطلب على السلع و الخدمات ؛
- سوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيع العرض و الطلب على العمل ، و يعبر على عرض و طلب سلعة هذا السوق بتعبير العمل ؛
- سوق المال : هو المكان الذي يلتقي فيه العرض و الطلب على الأموال ، و يمكن التمييز بين السوق النقدي الذي يعتبر سوق مالي قصير الأجل ، و سوق رأس المال ، و هو سوق طويل الأجل.

3) أشكال الأسواق:

هناك ثلاثة عناصر أساسية للسوق : البائعون ، المشترون و السلعة محل التبادل ، و الاختلاف في واحد من هذه العناصر أو أكثر عدد البائعون ، عدد المشترون ، درجة تجانس السلعة) يترتب عنه اختلاف في طبيعة السوق ، و يمكن تقسيم الأسواق تبعا لهذا الاختلاف إلى :

- سوق المنافسة الكاملة ؛
- سوق المنافسة احتكارية ؛
- سوق الاحتكار التام ؛
- سوق احتكار القلة ؛

- **سوق المنافسة الكاملة:**[30]

تمتاز هذه السوق بعدم قدرة اي بائع او مشتري من التأثير على الأسعار ، و حتى تتحقق هذه السوق لا بد من توفر جميع الشروط التالية :

[30]لحول علي ، مرجع سبق ذكره ، ص58.

- **وجود عدد كبير من البائعين و المشترين في السوق :** بحيث لا يؤثر أي منهم على حالات البيع و الشراء أو على الأسعار ، لان حصة كل منهم تشكل جزءا صغيرا جدا من السوق بحيث انه أي تغير في خططهم لن يكون له تأثير على سعر السوق ؛
- **تجانس السلع :** و هذا يعني إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى قادرة على تحقيق نفس الإشباع للمستهلك ، و خاصة انه من المفروض في هذه السوق ان كافة المؤسسات تقوم بإنتاج سلع متماثلة بحيث لا تستطيع اي منشاة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة ؛
- **حرية الدخول و الخروج من السوق** : لا يوجد أي قيود تمنع الجماعات أو الأفراد من الدخول و الخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى أخرى و استخدامها في مجالات مختلفة ؛
- **المعرفة التامة بكافة ظروف السوق :** و هذا يعني أن جميع البائعين و المشترين تتوفر لديهم المعلومات الكاملة عن السعر السائد في السوق و الأسعار المستقبلية و عن تكاليف الإنتاج و مستويات الأرباح الحالية و المستقبلية.

نلاحظ من خلال خصائص سوق المنافسة الكاملة صعوبة او استحالة هكذا نموذج من الأسواق ، و هي بالكاد تكون موجودة و تكمن أهمية دراستها لإجراء عمليات المقارنة بين هذه السوق و الأسواق الأخرى .

- **سوق الاحتكار التام :**

المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ و السيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه ، بغض النظر عن عدد المشترين في السوق ، و ذلك بالشروط التالية: [31]

- **وجود منتج أو بائع وحيد في السوق** : في هذه الحالة ، المحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة و بالتالي فهو يمثل سوق السلعة مما يجعله يتحكم بسعر السلعة .
- **عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر**: ما يميز سلعة المحتكر عدم وجود بدائل قريبة للسلعة .
- **وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر** : على النقيض من سوق المنافسة ، فان سوق المحتكر يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشاة إلى سوق المحتكر ، فقد تكون هذه العوائق قانونية (براءة اختراع – الامتياز) ، أو عوائق حكومية (قوانين محلية) ، أو عوائق

[31] حاكمي بوحفص ، مرجع سبق ذكره ، ص35.

إنتاجية (ملكية طريقة الإنتاج أو عوامل الإنتاج) ، أو عوائق تقنية (التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج) .

يعتبر كل من سوق النافسة الكاملة و سوق الاحتكار التام الحالات القصوى التي يمكن لأي سوق الوصول لها ، و فيما بين هذين الشكلين من أشكال السوق ، توجد أشكال أخرى تجمع بين خصائص سوق المنافسة الكاملة و الاحتكار التام .

- **سوق المنافسة الاحتكارية :**

يعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة ، و من خصائص هذا السوق ما يلي :[32]

- **وجود عدد كبير من البائعين و المشترين** : حيث كما ورد في المنافسة الكاملة ، و هو قيام كل منتج بتغطية نسبة بسيطة من السوق / مما يجعل اثر كل فرد منتج منهم ضئيل جدا في السوق ، و لكن هذا النوع من السوق على عدد اقل من المنتجين عما هو في السوق الكاملة ؛
- **عدم تجانس السلع** : تكون السلع متشابهة و متقاربة من بعضها البعض ، حيث يمكن اعتبار السلع المنتجة بدائل جيدة و لا يمكن اعتبارها مكملة لبعضها البعض ؛
- **حرية الدخول و الخروج من السوق** : بمعنى أن المؤسسات تملك الحق في الدخول أو الخروج من أي سوق و إلى أي سوق و التوجه إلى إنتاج سلعة جديدة دون أي قيود مشابهة للمنتجات التي تنتجها المؤسسات الأخرى و ليس نفس ما تنتجه تلك المؤسسات مما يوفر الاستقلالية في عمل كل منتج ؛
- **إتباع سياسة التمييز السلعي** : و يتم ذلك بالعمل على جعل السلعة تبدو مختلفة عما يقدمه الآخرون حتى لو أنها تشبع نفس الحاجة و ذلك باللجوء إلى تحسين جودة المنتج و تقديم تسهيلات شرائية للمستهلكين و استعمال علامات تجارية مشهورة و التركيز على أسلوب الدعاية و الإعلان لتعريف المستهلك بخصائص تلك السلعة .

- **سوق احتكار القلة :**

يعتبر هذا السوق اقرب إلى سوق الاحتكار التام ، و يتميز بالخصائص التالية :

[32] محمود حسين الوادي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183،184.

- **وجود عدد قليل من المؤسسات :** عدد المؤسسات المنتجة في هذه الأسواق قليل جدا مما يعني استحواذ كل مؤسسة من هذه المؤسسات على نصيب كبير من حصة السوق؛
- **إتباع سياسة التمييز السلعي** : حيث تظهر في سوق احتكار القلة أكثر وضوحا من سوق المنافسة الاحتكارية .
- تشابه السلع و غير متجانسة و بأسعار مختلفة .

4) توازن السوق :

يتحقق التوازن في السوق من خلال التفاعل بين قوى العرض و قوى الطلب .

- **الطلب :**

مفهوم الطلب : يمكن تعريف مفهوم الطلب على انه : " الكميات من السلع و الخدمات التي يرغب و يستطيع المستهلك الحصول عليها بأسعار مختلفة و خلال فترة زمنية محددة [33]".

أ- قانون الطلب :

يعمل على إظهار العلاقة بين سعر السلع و الخدمات و الكمية المطلوبة من تلك السلع و الخدمات ، و ينص قانون الطلب على أن : " الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير تغيرا عكسيا مع سعرها "

ب- جدول الطلب :

يعد جدول الطلب إحدى الوسائل الفنية لوصف العلاقة بين الكمية المطلوبة و السعر

الجدول رقم 01 : جدول الطلب

سعر السلعة (دينار)	الكمية المطلوبة (وحدات)
200	6
180	14
160	20
140	28
120	34
100	40

[33]مجيد خليل حسين ، عبد الغفور ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص29.

46	80
54	60

يمكن اعتبار جدول الطلب على انه تمثيل رقمي لقانون الطلب و الذي يوضح العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة و السعر ، و الجدول الموالي يوضح الأسعار المختلفة لسلعة محددة و الكميات المطلوبة من تلك السلعة عند كل سعر.

يظهر الجدول تأثير التغير في السعر على الكميات المطلوبة فنلاحظ انه كلما انخفض سعر السلعة ازداد الطلب عليها و العكس صحيح فكلما ارتفع السعر قل الطلب ، فعندما كان السعر (200) ، الكميات المطلوبة من السلعة كانت (6) ، و بانخفاض السعر إلى (60) نرى انه الطلب قد تضاعف عدة مرات حتى وصل إلى (54) وحدة .

ت- منحنى الطلب :

هو عبارة عن التمثيل البياني لجدول الطلب، حيث يبين لنا هذا المنحنى العلاقة بين الكميات المطلوبة من السلعة و سعر السلعة خلال فترة زمنية معينة . لتوضيح ذلك يمكن تمثيل جدول الطلب السابق بيانيا لنحصل على منحنى الطلب في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 03 : منحنى الطلب

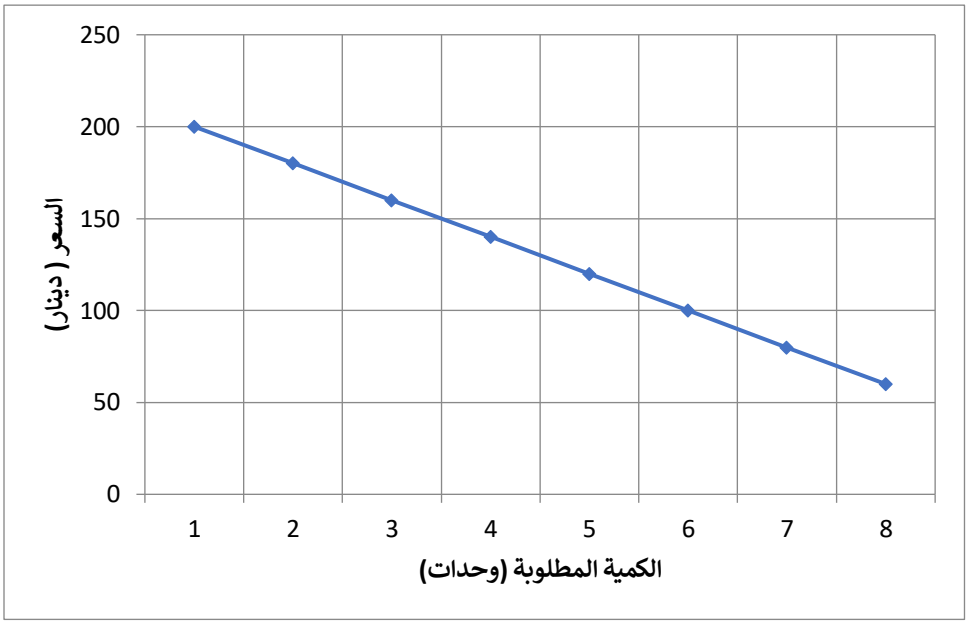

يعبر المحور الرئيسي عن الأسعار المختلفة للسلعة ، و المحور الأفقي عن الكمية التي يتم شرائها من تلك السلعة عند كل سعر مفترض ، و نلاحظ أن المنحنى ينحدر من الأعلى إلى الأسفل و من اليسار إلى اليمين مما يشير إلى أن الكمية المطلوبة من أي سلعة تزيد بانخفاض السعر .

ث- العوامل المؤثرة في الطلب :

يتأثر الطلب على السلع و الخدمات سواء كان هذا من مستهلك واحد أو مجموعة من المستهلكين بمجموعة من العوامل الخارجية عدا السعر ، و من ابرز هذه العوامل نجد :[34]

- **دخول المستهلكين :** إن ارتفاع دخل المستهلكين يؤدي إلى زيادة قدرتهم على شراء السلعة ، و بالتالي زيادة الطلب على السلعة عند أي سعر ، و العكس فانخفاض دخول المستهلكين يؤدي إلى نقص الطلب على السلعة عند أي سعر .
- **عدد المستهلكين** : إن العلاقة التي تربط الطلب بعدد المستهلكين هي علاقة طردية فكلما ازداد الطلب على السلع و الخدمات و كلما قل عدد المستهلكين قلت الكميات المطلوبة .
- **أذواق المستهلكين** : الكمية المطلوبة من أي سلعة يتوقف على مدى ميل المستهلكين لها ، بمعنى انه كلما زاد تفضيل المستهلكين لسلعة معينة كلما زادت الكميات المطلوبة من تلك السلعة و العكس صحيح .

[34] محسن حسن المعموري، " **مبادئ علم الاقتصاد** " ، دار اليازوري العلمية ، 2020،ص20.

- **توقعات المستهلكين** : عندما يتوقع المستهلكين ارتفاع سعر لسلعة ما في المستقبل فان طلبهم على تلك السلعة يزداد ، و إذا توقعوا بان سعر هذه السلعة سوف ينخفض في المستقبل فان ذلك سيؤدي إلى انخفاض الطلب
- **أسعار السلع الأخرى** : في سياق دراسة أسعار السلع الأخرى على الكميات المطلوبة لابد من ملاحظة تأثير كل من السلع البديلة (المنافسة) و السلع المكملة على الطلب على النحو التالي :

أ- أسعار السلع البديلة :

هي تلك السلع التي يمكن استعمالها كبدائل لبعضها البعض و يمكن إحلالها مكان السلعة الأصلية (أي تشبع نفس الحاجة) و بالتالي فان العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و أسعار السلع البديلة فهي علاقة طردية حيث ارتفاع سعر السلعة البديلة يؤدي إلى تخفيض الكمية المطلوبة منها (قانون الطلب) و إحلالها بالسلعة الأخرى (الأصلية) لها التي تؤدي نفس الغرض و يبقى سعرها ثابت ، و من أمثلة ذلك : قهوة ، شاي ، الحرير الصناعي ، الحرير الطبيعي .

ب- أسعار السلع المكملة :

هي تلك السلع التي تربط مع بعضها البعض لإشباع رغبة المستهلك ، أي انه من الضروري الجمع بين سلعتين أو أكثر في إشباع رغبة واحدة ، و من أمثلة ذلك : معجون الأسنان و فرشاة الأسنان ، السيارة و البنزين ، القهوة و السكر ، و العلاقة التي تربط بين الكمية المطلوبة من سلعة ما و أسعار السلع المكملة لها هي علاقة عكسية ، أي كلما ارتفعت أسعار السلع المكملة لسلعة ما تقل الكمية المطلوبة من هذه السلعة (الأصلية) و العكس صحيح بشرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة .

- **العرض:**

مفهوم العرض :

يمكن تعريف العرض على انه " الكميات من السلع و الخدمات التي يرغب المنتجون عرضها و بيعها في السوق عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة "[35]

[35] عمر صخري ، " مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001، ص12.

أ- قانون العرض :

ينص قانون العرض على انه هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما و بين سعر هذه السلعة ، فمع ارتفاع سعر السلعة فان المعروض منها سوف يزداد أملا من المنتج أو البائع تحقيق أقصى ربح ممكن خلال هذه الفترة الزمنية ، و بعكس ذلك مع انخفاض أسعار السلع تتوفر رغبة لدى المنتجين بعدم عرض المزيد من السلع التي يمتلكونها لقناعتهم بان ذلك سوف يؤدي إلى فقدان جزء من أرباحهم .

ب- جدول العرض :

يمكن اعتبار جدول العرض على انه تمثيل رقمي لقانون العرض ، و الذي يوضح العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة و السعر ، و الجدول الموالي يوضح الأسعار المختلفة لسلعة محددة و الكميات المعروضة منها عند كل سعر :

الجدول رقم 02 : جدول العرض

سعر السلعة (دينار)	الكمية المعروضة(وحدات)
10	20
20	40
30	60
40	80
50	100
60	120

يتضح من الجدول ، العلاقة الطردية بين الكمية و السعر ، فعندما كان السعر (60) كانت الكميات المعروضة (120 وحدة) ، و مع انخفاض السعر إلى (10) انخفضت الكمية المعروضة من السلعة إلى (20وحدة)

ت- منحنى العرض :

يعتبر منحنى العرض التمثيل البياني لجدول العرض ، حيث يبين لنا هذا المنحنى العلاقة بين الكميات المعروضة من السلعة و سعر السلعة خلال فترة زمنية معينة ، و لتوضيح ذلك ، يمكن تمثيل جدول العرض السابق بيانيا لنحصل على منحنى العرض في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم 04 : منحنى العرض

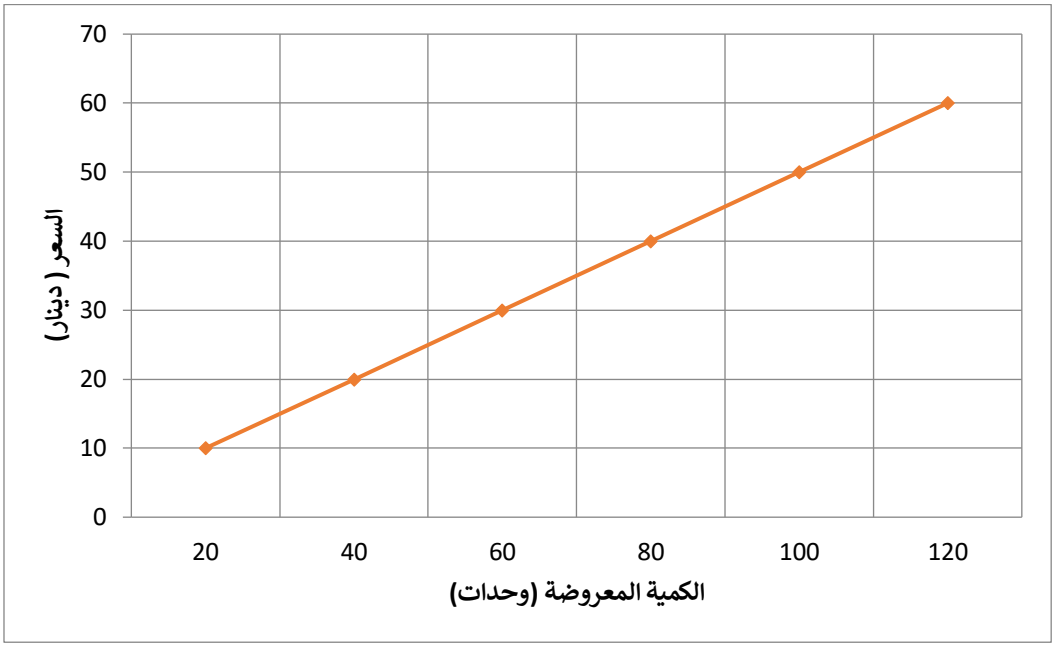

نلاحظ من المنحنى ، العلاقة الطردية بين السعر و الكمية المعروضة بكل وضوح ، فالمنحنى ينحدر من الأسفل إلى الأعلى و من اليسار إلى اليمين مما يشير إلى أن الكمية المعروضة من اي سلعة تزيد بارتفاع سعرها .

ث- العوامل المؤثرة في العرض :

يتعرض منحنى العرض لعدد من العوامل الخارجية و التي تؤثر عليه ، و من ابرز هذه العوامل الآتي :[36]

- **أسعار عوامل الإنتاج :** تتأثر تكاليف الإنتاج بأسعار عوامل الإنتاج ، فارتفاع بعض أو كل أسعار عوامل الإنتاج يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ، و هذا الارتفاع في ظل سيادة سعر معين للسلعة المنتجة يعني تقليل الأرباح ، و هذا ما يدفع المنتجين إلى تقليل عرض السلعة ، و يحصل العكس عند انخفاض أسعار عوامل الإنتاج يؤدي إلى زيادة عرض السلعة ؛
- **المستوى الفني للإنتاج :** يعتبر المستوى الفني للإنتاج ذو اثر فعال في التأثير على تكاليف العملية الإنتاجية ، فاستخدام و إحلال الوسائل التقنية الحديثة في العمليات الإنتاجية يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج و اختصار الزمن اللازم لذلك مما يمكن المنتج من عرض كميات اكبر من

[36] عبد الغفور ابراهيم احمد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص :53،52.

السلع و الخدمات و تحقيق أرباح اكبر ، مما يعني أن العلاقة بين المستوى الفني للإنتاج و الكميات المعروضة من السلع و الخدمات هي علاقة طردية ؛

- **عدد المنتجين و البائعين :** مما لاشك فيه إن زيادة عدد البائعين أو المنتجين سوف يؤدي إلى زيادة الكميات المعروضة من السلع و الخدمات و العكس صحيح ، و بالتالي فالعلاقة طردية بين عدد البائعين و المنتجين و الكميات المعروضة منها ؛
- **السياسة المالية للدولة (الضرائب و الإعانات) :** تعمل الدولة في كثير من الأحيان في التأثير على النشاط الاقتصادي ، و ذلك من خلال إتباع سياسات مالية مختلفة تعمل على الزيادة أو التقليل من الكميات المعروضة ، فلجوء الدولة إلى فرض ضرائب و زيادتها على إنتاج السلع و الخدمات يعمل على زيادة تكلفة إنتاج تلك السلع مما يؤدي إلى تقليل الأرباح المتوقعة و بالتالي انخفاض الكميات المعروضة من السلع و الخدمات ، بينما في حالة قامت الدولة بمد يد العون إلى المنتجين من خلال تقديم الإعانات ، فان ذلك يعمل على تخفيض التكاليف الإنتاجية للسلع و الخدمات بمقدار الإعانات و هذا ما يدفع المنتج إلى زيادة الإنتاج و مضاعفة السلع المعروضة لأمله في تحقيق أرباح مناسبة ، و بالتالي فان العلاقة بين الكمية المعروضة و الضرائب عكسية ، بينما العلاقة بين الكمية المعروضة و الإعانات طردية .

- **توازن السوق (السعر التوازني) :**[37]

لقد تم التطرق إلى كل من موضوعي العرض و الطلب على حدا ، فظهر الجانب الذي يمثل الرغبة في الإنتاج و عرض السلع المنتجة (العرض) ، و الجانب الذي يمثل الرغبة في الاستهلاك (الطلب) ، ولكن لمعرفة كيفية تحديد السعر الذي ستباع به السلعة في السوق فانه لا بد من الجمع بين رغبات المستهلكين و رغبات المنتجين ، فعنصر واحد من العناصر المذكورة لا يملك القوة الكافية لتحديد سعر السوق و بالتالي نقول أن السعر يمكن أن يحدد من خلال التفاعل بين قوى العرض و قوى الطلب معا ، و هذا الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض و الطلب يسمى (سعر التوازن) و بالتالي يمكن تعريف سعر التوازن بأنه : " السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة من سلعة ما " ، و الكميات التي تتساوى عند هذا السعر تسمى بكميات التوازن .

لتوضيح ما تم ذكره ، نفترض أن الجدول الموالي يوضح الكميات المطلوبة و المعروضة من سلعة ما عند مستويات الأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة :

[37]محمود حسين الوادي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 135-173.

الجدول رقم 03 : الكميات المطلوبة و المعروضة من سلعة

السعر (دينار)	الكمية المعروضة (وحدة)	الكمية المطلوبة (وحدة)	الفائض(+) / العجز (-)
20	40	8	+32
18	36	16	+20
16	32	24	+8
14	28	28	صفر
12	24	34	-10
10	20	40	-20

بالنظر إلى الجدول السابق يمكن قراءة الملاحظات التالية :

سعر التوازن هو (14) لان المنتجين على استعداد لعرض (28) وحدة، و المستهلكين على استعداد لشراء (28) وحدة عند ذلك السعر، و هي النقطة التي تمثل نقطة التقاء رغبات المستهلكين مع رغبات المنتجين، و يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الجمع بين منحنى الطلب و منحنى العرض في شكل بياني واحد كما يلي:

الشكل رقم 05 : سعر التوازن

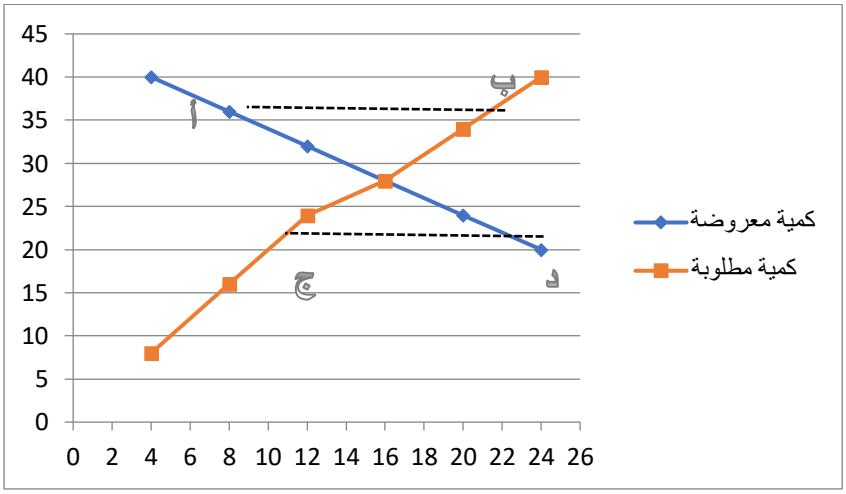

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن سعر التوازن يتحدد عند النقطة (ن) و هي نقطة التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض حيث تتساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، و يكون هنا سعر التوازن هو (14) دينار و كمية التوازن (28) وحدة ؛

في حال كان سعر التوازن أعلى من (14) دينار فان ذلك سوف يؤدي إلى وجود فائض في عرض السلعة ، فمثلا عندما كان السعر (18) دينار فان الكمية المعروضة كانت (36) وحدة ، بينما الكمية المطلوبة (16) وحدة ، و بالتالي يقاس الفائض بواسطة قياس المسافة الأفقية بين منحنى العرض و منحنى الطلب و مقداره (20) وحدات ، و يتمثل بالنقطتين أو المسافة (ا-ب) ؛

أما إذا كان السعر اقل من سعر التوازن فان الكمية المطلوبة ستكون أكثر من الكمية المعروضة ، فمثلا إذا كان السعر اقل من سعر التوازن ، فان الكمية المطلوبة ستكون اكبر من الكمية المعروضة ، فمثلا عندما كان السعر (12) دينار كانت الكمية المعروضة (24) وحدة و الكمية المطلوبة هي (34) وحدة مما يعني وجود عجز يمكن قياسه بالمسافة (ج-د) و مقداره (10-) وحدات .

- **اثر التغيرات في ظروف العرض و الطلب على التوازن:**

لمحددات العرض و الطلب اثر رئيسي في التغيير الدائم على منحنيات الطلب و العرض حيث تدفعها باتجاهات مختلفة نتيجة لتأثر الكميات المعروضة و المطلوبة بتلك العوامل ، فتغير عدد المستهلكين مثلا يؤثر بشكل واضح على وضع منحنى الطلب و لانتقاله أما إلى اليسار أو اليمين ، بينما زيادة عدد المنتجين يكون له الأثر الواضح في تغير اتجاه منحنى العرض إلى اليسار أو اليمين و تتخذ هذه التغيرات الأشكال التالية و يكون لها اثر على نقطة التوازن ، كما يلي:

1- التغير في ظروف الطلب مع بقاء ظروف العرض ثابتة:

في هذه الحالة نفترض أن محددات الطلب هي فقط التي تتغير و تبقى محددات العرض ثابتة فان ذلك سيؤدي إلى تغير منحنى الطلب على النحو التالي :

أ- زيادة الطلب مع بقاء العرض ثابت :

تحدد هذه الزيادة في حال زيادة احد محددات الطلب و يؤدي ذلك إلى التغيرات التالية :

- انتقال منحنى الطلب من (ط) إلى (ط1) عند نقطة التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب الجديد (ط1) .
- تنتقل نقطة التوازن من (ن) الى (ن1) عند التقاء منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض .
- يتحدد سعر توازن جديد (ك1) (يزداد) و كمية توازن جديدة (س1) (تزداد) و التمثيل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 06 : منحنى زيادة الطلب مع تباث العرض

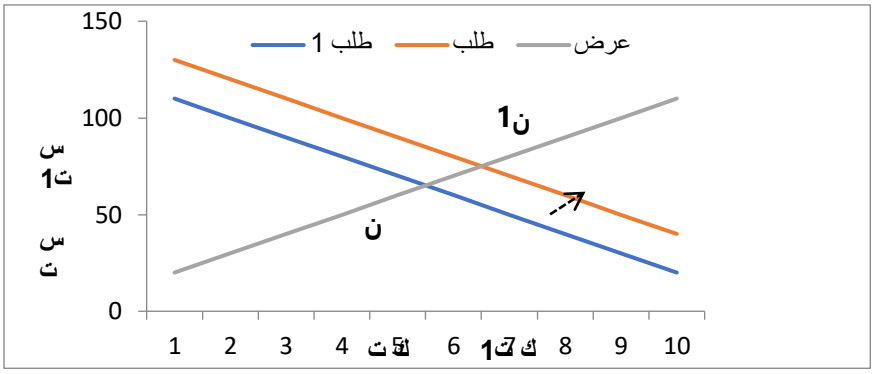

ب- نقصان الطلب مع بقاء العرض ثابت :

يحدث هذا الانخفاض مثلا في حالة انخفاض دخل المستهلكين أو تحول أذواق المستهلكين بالاتجاه السلبي مما يؤدي إلى التغيرات التالية :

- انتقال منحنى الطلب من (ط) إلى (ط2) أي النقصان بالاتجاه اليسار ؛
- تنتقل نقطة التوازن من (ن) إلى (ن2) عند التقاط منحنى الطلب الجديد مع منحنى العرض ؛
- يتحدد سعر توازن جديد (ينقص) و كمية توازن جديدة (تنقص)، و الرسم البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 07 : منحنى نقصان الطلب مع ثبات العرض

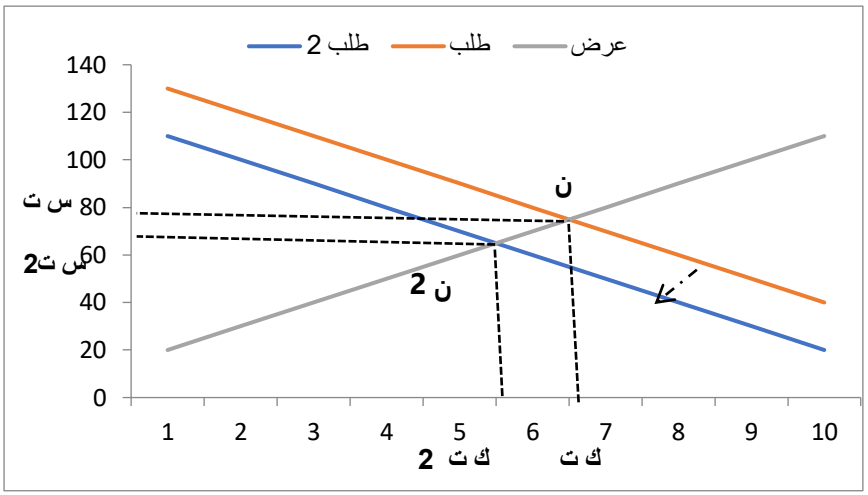

2- تغير ظروف العرض مع بقاء ظروف الطلب ثابتة:

في هذه الحالة نفترض فقط أن محددات العرض هي التي تتغير بينما محددات الطلب ثابتة ، و بالتالي فان ذلك سيؤدي إلى تغير منحنى العرض على النحو التالي :

أ- زيادة العرض مع ثبات الطلب :

تحدث هذه الزيادة مثلا في حال زيادة عدد البائعين أو تحسن الفن الإنتاجي مما يؤدي إلى التغيرات التالية :

- انتقال منحنى العرض من (ع) إلى (ع1) أي بالزيادة باتجاه اليمين .
- تنتقل نقطة التوازن من (ن) إلى (ن1) عند التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض الجديد
- تتخذ كمية توازن جديدة (تزداد) و سعر توازن جديد (ينقص) ، و التمثيل البياني يوضح ذلك :

الشكل رقم 08 : منحنى زيادة العرض مع ثبات الطلب

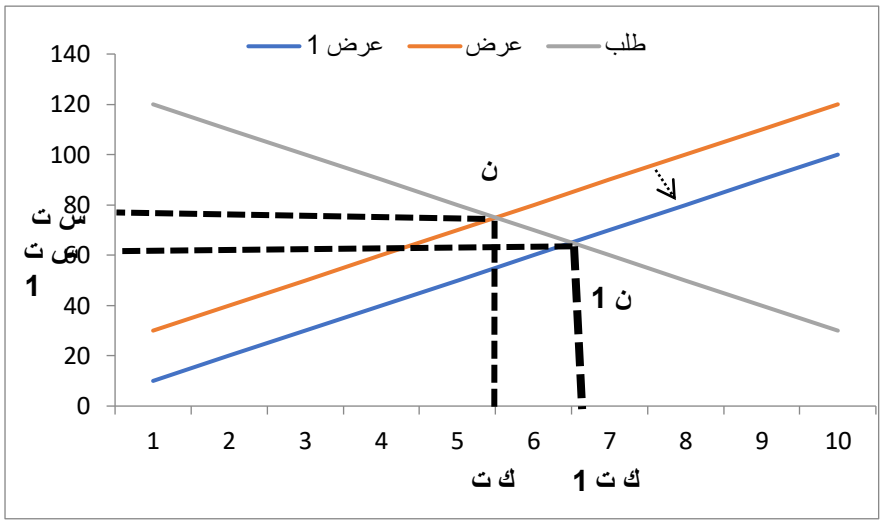

ب- نقصان العرض مع ثبات الطلب :

يحدث هذا الانخفاض في حال انخفاض أعداد البائعين أو استخدام التقنية القديمة في العمليات الإنتاجية (انخفاض احد محددات العرض) مما يؤدي إلى التغيرات التالية :

- انتقال منحنى العرض من (ع) إلى (ع1) أي بالنقصان باتجاه اليسار ؛
- تنتقل نقطة التوازن من (ن) إلى (ن2) عند نقطة التقاء منحنى الطلب مع منحنى العرض الجديد ؛
- يتحدد سعر توازن جديد (يزداد) و كمية توازن جديدة (تنقص)، و التمثيل البياني يوضح ذلك:

المحور السادس: الانشطة الاقتصادية

1) الإنتاج :

سبق و ان اوضحنا ان اشباع الحاجات البشرية يتطلب توافر السلع و الخدمات ، فهذه الاخيرة وسيلة اشباع الحاجة ، و عادة هذه الوسائل لا توجد في الطبيعة .

مفهوم الانتاج :

هو عملية خلق منفعة بحيث لم يكن لها وجود من قبل او اضافة منفعة بما يعني تكثيف الموارد الاقتصادية حيث الحاجات الانسانية و تكييفها (جعلها سلع و خدمات)[38]، من الناحية التارخية ، مر الانتاج بثلاث مراحل اساسية و هي :

- مرحلة الانتاج بفرص تلبية الاحتياجات او بفرض الاستهلاك في المجتمعات البدائية ؛
- مرحلة الانتاج من اجل المبادلة بظهور التخصص و الفائض الاقتصادي ؛
- مرحلة الانتاج الراسمالي من خلال ظهور المصانع .

- **العوامل المؤثرة عملية الانتاج :**

1- العوامل الطبيعية : مثل الطقس، التربة ، كميات الامطار .....الخ ، يقل الانتاج عند حدوث الكوارث الطبيعية كالزلزال و الفياضانات ؛

[38]المرجع نفسه ، ص51.

2- **العوامل السياسية :** الدولة لها تاثير كبير على حجم الانتاج ؛

3- **التقدم الفني:** الانتاج يتوقف على مستوى العلم و التقدم الفني حول اكتشاف الخامات ، و وسائل انتاج و الات حديثة تؤدي الى زيادة حجم الانتاج؛

4- **تطور الائتمان و البنوك و وسائل الاتصال :** لا شك ان الانتاج يتاثر بنطاق التسهيلات الائتمانية الموجودة و بدرجة كفاءة النقل و الاتصال.

- **اشكال المنفعة :**

1-**المنفعة الشكلية :** و هي المنفعة التي تنتج من تغير شكل المادة فتجعلها صالحة لاشباع حاجات معينة كتحويل الاخشاب الى طاولات او كراسي؛

2- **المنفعة المكانية :** تتمثل في عملية نقل المادة (المنتجات) من اماكن تصنيعها الى اماكن استهلاكها ، او نقل من مكان محدد الى مكان اخر نشح فيه تلك المنتجات و الطلب متزايد عليها، كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية الى المدن و التجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك مرتفع؛

3- **المنفعة الزمانية :** تتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج (اعمال التخزين) الى حيث ظهور الحاجة اليه، و تتم خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها في وقت لاحق (تقل فيه) مثل اللحوم و البطاطا؛

4- **المنفعة التبادلية :** تتمثل بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها و هي الأسواق التي تتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين و الذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو تتطلب عملية أو قد تلبي بعض حاجاتهم .

- **عناصر الإنتاج :**

لا بد من توفر المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية ، فقد أطلق عليها اسم عناصر الإنتاج ، و يقصد بها العوامل التي تستعمل و تشترك في إنتاج السلع و الخدمات و تنقسم إلى 4 عناصر رئيسية و هي[39] : الأرض **Land** ،العمل **Labor** ، رأس المال **Capital** ، التنظيم **Entrepreneur.**

[39]محمد الوادي ، ابراهيم خريس ، نضال الحواري ، ضرار العتيبي ، **"الاساس في علم الاقتصاد "** ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007، ص ص : 38-40 .

الأرض :

هي احد العوامل الأساسية للإنتاج ، و تتمثل في كافة الموارد المتاحة على سطحها و باطنها و محاولها مثل الأراضي الزراعية ، البحار ...الخ و ما يستخرج من باطنها من نفط و معادن ثمينة ، من خصائصها :

- هبة مجانية من الله ؛
- الأرض أبدية و غير قابلة للتدمير ؛
- إن الأرض محدودة المساحة ؛
- إن الأرض عديمة المرونة (تفتقر إلى مرونة الانتقال من مكان لأخر) ، و غير قابلة للنقل ؛
- الأرض غير متجانسة (فكل قطعة ارض و لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على معادن ، و يحصل عنصر على ربع (rent) نظير المساهمة في العملية الإنتاجية .

العمل:

المجهود الإنساني المبذول سواء أكان فكريا أو جسديا ، و يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجات مختلفة ، و هو مهم مثل العناصر الأخرى كالأرض و رأس المال ، فبدون توفر اليد العاملة فانه من الصعب الحصول على خيرات الطبيعة و استغلال رأس المال ، و يتحصل الفرد مقابل القيام بعمل معين في العملية الإنتاجية على عائد و هو الأجر ، قوة العمل في المجتمعات الاقتصادية تعتمد على عنصرين أساسيين :

أ- كفاءة أداء العمل (الاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية) :و تناثر بالعوامل التالية :

- طبيعية و مناخية ؛ - المستوى العام للتعليم؛ - الصفات الشخصية للعامل؛
- ظروف العمل ؛ -التدريب ؛ - نوعية الآلات المستخدمة ؛ - المستوى المعيشي.

ب- المظهر الكمي للعمل: و يقصد به عدد العمال القادرين على العمل.

رأس المال :

يعرف من الناحية الاقتصادية بأنه جميع العناصر التي يتم إنتاجها بواسطة الإنسان من اجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة ، فهو إذا من وسائل الإنتاج من الآلات ،مباني التي تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى ، فراسالمال بمفهومه الاقتصادي يختلف عن المفهوم المحاسبي و التمويلي ، فهو لا يشمل اي مبالغ نقدية ، ويحصل عنصر راس المال مقابل مساهمته في العملية الإنتاجية على عائد و هو الفائدة .

التنظيم :

تهدف عملية التنظيم الى المزج بين عناصر الإنتاج الثلاثة (الأرض و الأيدي العاملة و رأس المال) لإنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصادية و يعتبر عنصر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج و من وظائف المنظم ما يلي :

1- تنسيق و تنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديدي موقع ، شكل و حجم المشروع
2- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع
3- التجديد و الابتكار في العملية الإنتاجية و يتم من خلال :
   - إدخال طرق جديدة للإنتاج و تطوير السابقة ؛
   - إدخال سلع جديدة للأسواق ؛
   - اكتشاف أسواق جديدة؛
   - اعتماد على الأساليب الحديثة في الإدارة و التسويق، التمويل و العلاقات الإنسانية .

قانون تناقص الغلة :[40]

الجدول رقم 04 : الإنتاج الكلي، المتوسط و الحدّي

عدد العمال	الانتاج الكلي	الانتاج الحدي	الانتاج المتوسط
1	15	15	15
2	34	19	17
3	60	26	20
4	80	20	20
5	95	15	19
6	108	13	18
7	112	4	16
8	112	0	14
9	99	-13	10

[40]محمود حسين الوادي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 66-70.

الشكل رقم 09: منحنى الانتاج الكلي ، المتوسط و الحدي

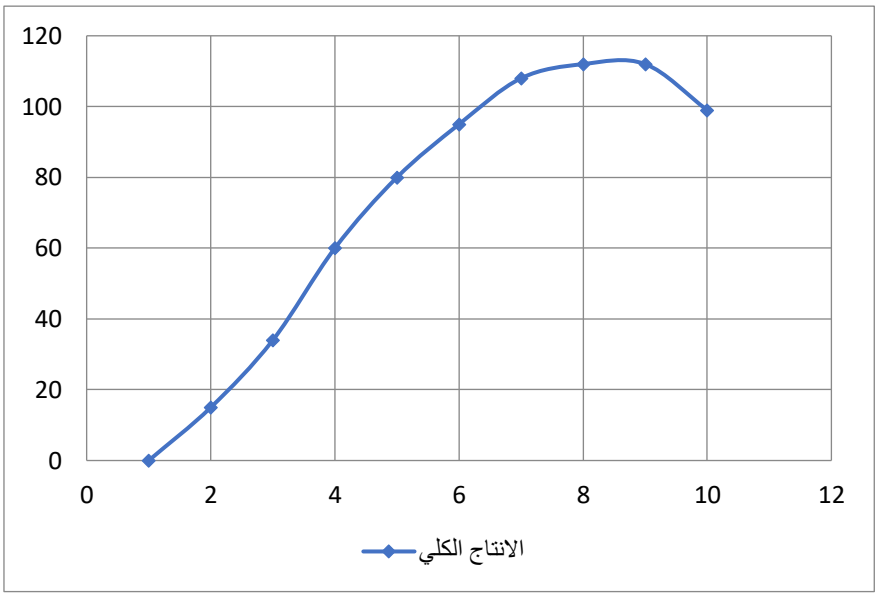

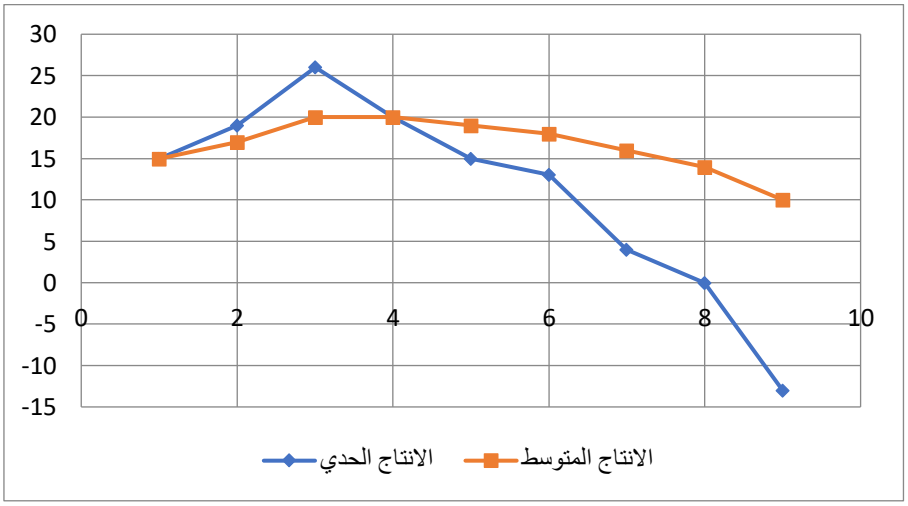

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ أن قانون تناقص الغلة يمر بثلاث مراحل

المرحلة الأولى :

- الناتج الكلي يتزايد و بنسب متزايدة حتى يصل الناتج الحدي إلى أقصى قيمة له ؛
- الناتج الحدي يتزايد بقيمة اكبر من الناتج المتوسط.

المرحلة الثانية :

- يتزايد الناتج الكلي و لكن بشكل متناقص بمعنى الزيادة في عناصر الإنتاج تؤدي الى زيادة متناقصة ؛
- يصل منحنى الناتج المتوسط إلى أعلى قيمة له و عندها يتقاطع مع منحنى الناتج الحدي ؛
- بعد تقاطع منحنيين يصبح الناتج المتوسط اكبر من الناتج الحدي .

المرحلة الثالثة:

- تبدأ هذه المرحلة عندما يصل الناتج الحدي الى الصفر ؛
- يبدأ الناتج الكلي بالتناقص بنسب متناقصة ؛
- يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير سالبا .

2) الاستثمار

الاستثمار هو الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم الرأسمالي، الاستثمار هو الاتفاق على شراء و تكوين الأصول الإنتاجية الحديدية، و على زيادة المخزون من المواد الأولية .

- **تعريف الاستثمار:**

لقد تعددت التعاريف التي صيغت للاستثمار بتعدد الجوانب التي انطلق منها الباحثون لمحاولة فهمه

عرف انه :" سلسلة من النفقات تليها سلسلة من الإيرادات و ذلك في فترات زمنية متعاقبة ، و هذا الاستثمار قد يكون مادي كالمباني، المعدات ، او غير مادي كالنقود ،الأسهم و السندات .

هو أيضا : كل تضحية آتية بالأموال على أمل الحصول في المستقبل على إيرادات أو تدفقات نقدية خلال فترة زمنية معينة، حيث العائد الكلي اكبر من النفقات الأولية .

المفهوم الاقتصادي للاستثمار :

هو كل استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح ، هو إضافة جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع[41].

- **المفهوم المحاسبي للاستثمار:**

هو مجموعة الأملاك و القيم الدائمة المادية او غير المادية التي اكتسبتها أو التي انشاتها المؤسسة من اجل استخدامها كوسائل استغلال دائمة و المحافظة على شكلها لمدة طويلة[42].

المفهوم المالي للاستثمار :

هو تبديل قيمة مالية حالية مقابل أمل تحقيق إيرادات مستقبلية .

- **أصناف الاستثمار:**

توجد أنواع كثيرة من الاستثمارات و ذلك لاختلاف المعايير و أسس تقسيمها ، و سنحاول فيما يلي التطرق لأهم التسبيقات المتعارف عليها و هي[43]:

حسب الجهة التي تقوم بالاستثمار :

يمكن التصنيف حسب هذا المعيار حسب :

أ-الاستثمار الخاص : و هو الاستثمار الذي تمارسه جهة خاصة سواء كان فرديا أو عبر شركات خاصة ، و يتمثل برأس المال الذي يقوم الأفراد أو هذه الشركات بتحويله سواء عند المدخرات أو الأرباح الى ما يحقق في النهاية استثمارا خاصا لتلك الأموال ؛

ب- الاستثمار الحكومي (العام) : يتكون من رأس المال الحقيقي الجديد الذي تقوم الدولة بتكوينه و تمويله سواء من فائض الإيرادات أو القروض (الداخلية و الخارجية) أو المساعدات الأجنبية .

حسب المعيار النوعي للاستثمار :

يمكن التصنيف حسب هذا المعيار حسب :

---

[41]Moulay Asma , « **the legal system for Investment in Algeria**, the journal EL-Nebras for Legal studies, vol 06, N°04, 2023 , p214.

[42]محمد مطر ، " **ادارة الاستثمارات** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة 3 : عمان ، الاردن ، 2004 ، ص ص 75-80.

[43]بن ساحة يعقوب ، شول بن شهرة ، " **انعكاس مبدا حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي** " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 38، اوت 2019 ، ص84.

أ- الاستثماراتالحقيقية الاقتصادية:

يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا عندما يكون المستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار،السلع، الذهب.... الخ، و الأصل الحقيقي هو كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة .

ب- الاستثمار المالي :

يشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يترتب على عملية الاستثمار فيها حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يتخذ شكل سهم ، او سند ...الخ ، يعطي الأصل المالي حقا ماليا لمالكه او حامله ، كما يترتب لحامله الحق في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية .

حسب معيار المدة الزمنية للاستثمار :

يمكن التصنيف حسب هذا المعيار الى :

أ- استثمارات طويلة الأجل :

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات و قد تصل الى 15 سنة أو أكثر كإيداع الأموال لدى البنوك .

ب- استثمارات متوسطة الأجل:

و هي اقل من سابقتها، حيث لا تتجاوز 5 سنوات و لا تقل عن سنة ، مثلا : شراء أوراق مالية لا تتعدى 5 سنوات أو استئجار أصل ما و تشغيله في حدود لا تتعدى منه 5 سنوات .

ت- استثمارات قصيرة الأجل :

تكون مدة التوظيف فيها قصيرة لا تزيد عن سنة كالاستثمار في سندات قصيرة الأجل، التعامل بالأوراق التجارية ، و تهدف هذه الاستثمارات الى توفير السيولة النقدية إضافة إلى تحقيقي العائد .

حسب المعيار الجغرافي :

أ- الاستثمارات المحلية :

تشمل جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي، بغض النظر عن أداة الاستثمار المستخدمة سواء كانت عقارات، ذهب، أوراق مالية .

ب- الاستثمارات الأجنبية :

تشمل جميع الفرص المتاحة في الاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة ، و تتم الاستثمارات الأجنبية إما بشكل مباشر أو غير مباشر .

أهمية الاستثمار :

- زيادة الإنتاج و الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي و ارتفاع متوسط نصيب الفرد منه، و بالتالي تحسين المستوى المعيشي للأفراد ؛
- توفير الخدمات للمواطنين و المستثمرين ؛
- توفير مناصب عمل و امتصاص البطالة ؛
- إنتاج سلع و خدمات و إشباع حاجات الأفراد ؛
- فتح مجال التصدير و خلق أسواق دولية جديدة مما يؤدي إلى التوسع الاستثماري؛
- زيادة معدلات التراكم الرأسمالي للدولة.

محددات الاستثمار:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على القرار الاستثماري ، من الضروري أخذها بعين الاعتبار ، و دراستها بالتفصيل عند اتخاذ القرار الاستثماري ، و يمكن تقسيمها إلى مباشرة و غير مباشرة ، و فيما يلي عرض لأهم هذه المحددات :

أ- محددات الاستثمار المباشرة:

تتمثل في تلك العوامل التي لها ارتباط مباشر بفعالية الاستثمار من حيث تأثيره على الطاقة الإنتاجية للاقتصاد بشكل مباشر ، و من جملة هذه العوامل[44] :

1- **سعر الفائدة:** مستوى الاستثمار يتحدد بالتغيرات في سعر الفائدة ، فكلما ارتفع سعر الفائدة انخفض حجم الاستثمار و العكس صحيح؛
2- **الأرباح:** الاستثمار يؤثر داليا و طرديا بالربح ؛
3- **معدل التغير في الدخل :** ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الاستثمار؛
4- **رأس المال:** هناك علاقة موجبة بين الاستثمار و رأس المال ، و يتحقق رأس المال عن طريق القيام بعملية الادخار أو عن طريق القروض؛
5- **التكنولوجيا:** ارتفاع المستوى التكنولوجي يؤدي إلى زيادة الاستثمار ؛
6- **الحوافز:** التشجيع و التسهيلات و الامتيازات، الضمانات و هي مرتبطة بقانون الاستثمار ؛
7- **الطلب الكلي:** تؤدي زيادة الطلب الكلي على السلع و الخدمات إلى زيادة حجم الاستثمارات ؛
8- **الاتجاه العام للاستثمار:** زيادة الأسعار تؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل الحقيقي و بالتالي نقص قيمة الادخار الذي ينتج عنه تراجع الفكر الاستثماري؛

ب- **محددات الاستثمار الغير مباشرة:**

1- **التوقعات:** التفاؤل يشجع الاستثمار ؛
2- **الضرائب:** زيادة الأعباء الضريبية تؤدي إلى تقليل الحافز على الاستثمار ؛
3- **القروض:** رفع الفائدة على القروض يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار .

توزيع الدخل

هو الطريقة التي يتم بها تقسيم الثروة و الدخل القوميين بين أفراد المجتمع و فئاته، في ظل إطار معين من القيم و التطلعات الحضارية للمجتمع.

عملية التوزيع تهتم بعلاقات الإنسان مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه و الذين يشتركون معه في عملية الإنتاج ، مما يترتب و يخلق تقسيم العمل بينهم و توزيع الناتج أو الدخل القومي على كل

[44]Hamdi Djamila Imene, "**cours complet en économie Générale pour debutant**" , polycopié de cours , école superieure des sciences de gestion , Annaba, Algérie , 2018-2019,p93.

عناصر المجتمع المشاركة في إنتاجه ليحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على نصيبه من عائد النشاط الاقتصادي الإنتاجي .

للتوزيع نوعان رئيسيان :

- التوزيع الوظيفي:يقصد به توزيع عوائد عوامل الإنتاج، فهنا توزيع الدخل على عوامل الإنتاج الأربعة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) حسب مساهمة كل عامل في العملية الإنتاجية؛
- التوزيع الشخصي: هو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع بغض النظر عن مساهمة كل فرد أو عدم مساهمته في العملية الإنتاجية.

التوزيع في الأنظمة الاقتصادية :

في النظام الرأسمالي : التوزيع على أساس عوامل الإنتاج (وظيفي) مع التوازن في التوزيع ؛

في النظام الاشتراكي: عملية توزيع تكون لصالح المجتمع ككل و تكون تبعا للعمل المبذول و نوعيته يقوم في العملية الإنتاجية (البعد الاجتماعي للتوزيع) ؛

في النظام الإسلامي : يكون إما وظيفي أو شخصي وظيفي ، اقر الإسلام غلى تفاوت الأفراد في الثروات و الدخول كنتيجة لخلق أفراد مختلفين في القدرات و المواهب و من حيث طريقة التوزيع الشخصي، انطلاقا من تعاليم ديننا الحنيف التي تحث على ضرورة توفير حد الكفاءة لكل فرد من أفراد المجتمع لتحقيق أقصى قدرة من العدالة الاجتماعية.توزيع حصيلة الإنتاج لدورة اقتصادية معينة بين الأفراد أو مجموعة معينة منهم:

أولا: الأجر

التعويض المدفوع للعامل الأجر كثمن لجهده المستغل من قبل شخص (منتج) أو أشخاص آخرين (منتجون) خلال مدة زمنية معينة[45].

يمكن تحديد عدة انواع للاجور كما يلي[46]:

أنواع الأجور من حيث طريقة الدفع :

[45]محمود حسين و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص303.
[46]كامل علاوي كاظم الفتلاوي حسين لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 181-182.

1-الأجر النقدي :money wage هو الذي يدفع بصورة منتظمة إلى العامل الأجير و بشكل نقدي؛

2- الأجر الطبيعي Natural wage: هو الذي يدفع على شكل دفعات مادية أو طبيعية يكون في شكل منتجات(وحدات معينة من السلع و الخدمات)، و يظهر هذا النوع غالبا في الزراعة.

كما يمكن التمييز بين:

1-الأجر الاسمي: هو عدد الوحدات النقدية التي يحصل عليها العامل خلال مدة زمنية معينة؛

2-الأجر الحقيقي:real wage هو مقدار السلع و الخدمات التي يستطيع العامل الحصول عليها بواسطة أجره النقدي، فهو عبارة عن القدرة الشرائية للأجر الاسمي، يتحدد الأجر في سوق العمل كسعر ينشا عن تقاطع منحنى عرض العمل و الطلب عليه.

ثانيا : الريع

عرف الريع في علم الاقتصاد بأنه ذلك الإيراد (الدخل) الذي يحصل عليه شخص أو مجموعة من الأشخاص نتيجة تمتعهم بمزايا خاصة تجاه أشخاص آخرين ، كما يعرف بأنه " كافة أشكال الدخول الناتجة دون بذل أي جهد يذكر حيث يعتبر إيجار و إيراد الملك المؤجر و الإيراد الناتج عن اقتراض رأس المال و كل المداخل الأخرى التي تتحقق دون بذل أي جهد يذكر في الحصول عليه[47].

- **أنواع الريع [48]:**

- الريع المطلق (ريع الأرض) : و هو ثمن منفعة الأرض كعنصر الإنتاج حيث يجب دفع ثمن الأرض (الريع) و ذلك لان الأرض نادرة) ؛
- الريع التفاضلي (ريع الخصوبة) : هو الريع الناشئ عن اختلاف درجة خصوبة الأراضي الزراعية ، بالنظر إلى الريع باعتباره سعر لمنفعة عنصر الأرض ، يقودنا إلى أن هذا السعر يتحدد عند التقاء كل من الطلب على جهد الأرض و عرض هذا الجهد في سوق معينة و وقت معين .

ثالثا : الفائدة

[47]المرجع نفسه ، ص 185.

[48]ابراهيم بن عبد الرحمان ال عروان ، " نظرية التوزيع – دراسة فقهية اقتصادية " ،مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 16، المملكة العربية السعودية ،2003، ص 560.

هو كمية النقود الإضافية التي يكون الشخص مستعدا لدفعها من اجل حصوله على سلعة أو مورد معين الآن بدلا من المستقبل.

رابعا: الأرباح

هو العائد الصافي أو هو الدخل المنتظم الذي ينجح في جعل تكاليفه الكلية اقل من إيراده الكلي ، و قد اعتبر الاقتصاديون أن الربح مكافأة للمخاطر التي تحيط برأس المال المستثمر ، وبالنسبة للمنتج الذي يشرف على الإنتاج و يشارك في جزء من العمل بنفسه كعامل و يحتسب لهذه المشاركة في العمل اجر ، فان الدخل المتحقق لديه هو دخل الأجر و ليس دخل المنتج ، إما الربح(كعائد) فيختلف عن العوائد الأخرى (الأجور، الريع ، الفائدة) و يعد مدفوع متبقي و انه من المحتمل ان يكون سالبا و هذا يعني انه يمكن أن يخسر بعض رأس ماله .

- **أنواع الربح[49] :**

ينبغي التمييز بين الربح الاقتصادي(Economic profit) و الربح المحاسبي (Accounting profit)، فالربح المحاسبي هو الفرق بين الإيراد الكلي (الإنفاق الكلي ، التكاليف الظاهرة) خلال مدة معينة ، و يضم الإنفاق جميع المدفوعات الفعلية أو المدفوعات النقدية المسجلة في الدفاتر المحاسبية و هناك يمكن الفرق بينهما ، فالتكاليف بالمنظور الاقتصادي لا تقتصر على التكاليف الظاهرة و إنما تتضمن التكاليف الضمنية التي تتكون من عوامل الإنتاج التي يمتلكهاصاحب المشروع ، كاستخدامه لإدارة مشروعه أو استخدامه لأرضه الخاصة أو رأس ماله الخاص ، و هو ما يعني ان التكاليف من وجهة نظر الاقتصادي هي اكبر من وجهة نظر المحاسب ، لذا فان الربح الاقتصادي من وجهة النظر الاقتصادية (الظاهرة و الضمنية) ، و بهذا يكون الربح الاقتصادي اقل من الربح المحاسبي لان التكاليف الاقتصادية اكبر من التكاليف المحاسبية .

3) الادخار

يعتبر الادخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد و المجتمعات ، و هو فائض الدخل بعد الاستهلاك ، أي انه الفرق بين الدخل و ما ينفقه على السلع و الخدمات الاستهلاكية .

[49]كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 190.

عرف انه :" الاحتفاظ بجزء مما يحوزه الإنسان احتياطا للظروف المستقبلية أو حتى يوفر لنفسه ما هو بحاجة إليه من الاستقرار و الأمن في يومه و غذائه " [50]، كما اعتبر الادخار " تلك الحصة من الدخل و التي لا توجه للاستهلاك و كما يقصد بالادخار بأنه :" الجزء من الدخل الجاري الغير موجه مباشرة للاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية "

- **دوافع الادخار:**

1-**القدرة الادخارية** : و هي قدرة الشخص على تخصيص جزء من دخله من اجل المستقبل و هي تحدد بين حجم الدخل و حجم الإنفاق ، و يتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد و سلوكه ؛

2-**الرغبة الادخارية** : فهي مسالة نفسية تربوية تقوى و تضعف تبعا للدوافع التي تدعو للادخار و مقدار تاثر الفرد و الطبقات الاجتماعية لهذه الدوافع ؛

3-**الدخل** : يعد الدخل عامل أساسي في زيادة الادخار أو انخفاضه ، فانه كلما زاد الدخل بنسبة معينة فان الاستهلاك سيزداد و لكن الادخار سيزداد بنسبة اكبر من نسبة الاستهلاك ؛

4-**النظام المالي** : إذا عمدت الدولة إلى زيادة الضرائب على الدخل ، انخفض حجم مدخرات الأفراد ، و على العكس إذا عمدت الدولة إلى تخفيض الضرائب فقد يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة على الادخار ؛

5-**درجة الاستقرار الاجتماعي** : تؤثر التوقعات التي تحدث في أوقات الأزمات الاقتصادية و الحروب في حجم الادخار تأثيرا سلبيا .

- **العوامل المؤثرة في الادخار :**

1-عوامل موضوعية : الدخل (علاقة عكسية) ، ثبات العملة (طردية) ، الضرائب (طردية) ، معدل الفائدة (طردية)

2-عوامل ذاتية: مرتبطة بالأشخاص، عاداتهم، طبقاتهم الاجتماعية و عقائدهم الدينية.

- **أنواع الادخار:**

1- الادخار الاختياري : هو الادخار الحر الذي يقوم به الفرد طوعا و استجابة لإرادته و رغبته نتيجة لموازنته بين وضعيتين : وضع أقدامه على إنفاق دخله و وضع إمساكه عن هذا الإنفاق

[50]كبير مولود ، " **الادخار و دوره في النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية** " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2016-2017 ، ص 4.

، ويتم تنميته عن طريق إيجاد الوعي الادخاري لدى المواطنين ، و دعم الثقة بالادخار و تطوير المؤونات الادخارية و توسيعها و تحسين خدماتها ؛

2- **الادخار الإجباري** : هو ادخار يجبر عليه جميع الأفراد نتيجة مقتضيات أو قرارات حكومية ، و قد انتشر هذا النوع في الاقتصاد الحديث، كما يوجد أنواع أخرى مثل:

3- **الادخار المحلي** داخل حدودها الجغرافيا، قطاع العائلات + الدولة و المؤسسات و الشركات التابعة لها؛ **الادخار الوطني** هو ادخار محلي متولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة بالإضافة إلى الجزء الذي يتكون من الخارج ؛

4- ادخار الدولة و ادخار العائلات .

- **العلاقة بين الاستثمار و الادخار** :

هناك توافق تام بين الادخار و الاستثمار على أساس حدوث تغيرات في أسعار الفائدة

- فالادخار هو مصدر عرض رؤوس الأموال النقدية ؛
- الاستثمار هو مصدر لطلب رؤوس الأموال النقدية ؛
- معدل الفائدة إذا كان منخفض تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ، و هذا يحدث من الادخار (يتعادل الاستثمار بالادخار) .؛
- و عندما يزيد الطلب في النقود تبدأ أسعار الفائدة في الارتفاع و هذا يؤدي الى زيادة عرض رؤوس الأموال (الادخار) القدر الذي يجعله يتعادل مع الاستثمار؛
- فكل من الاستثمار و الادخار لهما دوره في تحريك عجلة النمو الاقتصادي و ذلك من خلال العلاقة الترابطية بينهما، فالادخار مكمل للاستثمار و الاستثمار مكمل للادخار، و بتواجدهما معا تتشكل التنمية الاقتصادية و من ثمة استمرار التنمية الاقتصادية.

1) التبادل و الاستهلاك :

التبادلهو عملية وسبطية بين الإنتاج و الاستهلاك إذ تسمح للمتعاملين الاقتصاديين بتبادل المنافع و الحصول على مداخيل ، و بالأحرى فإنها العملية الأساسية في النشاط الاقتصادي إذ يمكن المنتجين من بيع السلع و الخدمات للحصول على مداخيل مختلفة لتغطية نفقات العملية الإنتاجية ، و المستهلكين لدفع مبالغ معتبرة لإشباع مختلف الرغبات ، و ذلك باستعمال السلع التي يرغبون الحصول عليها .

- **أهمية التبادل:**

- تمكين المنتجين من بيع جميع السلع و الخدمات؛
- تمكين المستهلكين من استعمال السلع و الخدمات التي يريدون الحصول عليها؛
- سير الدورة الاقتصادية (التيارات السلعية و النقدية) بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين؛
- معرفة المستوى الاجتماعي و الاقتصادي لفئات المجتمع ؛
- معرفة درجة تلبية السلع لحاجات الأفراد ؛
- معرفة نوعية العلاقة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين و درجة الارتباط بينهم.

- **تطور التبادل :**

مرت عملية التبادل بعدة مراحل استجابة الى تطور المجتمعات ، تمثلت فيما يلي :

المبادلة (سلعة – سلعة) :عن طريق المقايضة ، بسبب الاختراعات و تطور قوى الإنتاج ، أصبح المنتج ينتج أكثر مما يستهلك ، مما اوجد فائضا من السلع يتبادله مع غيره من الأشخاص للحصول على سلع و خدمات أخرى و إشباع منافع جديدة .

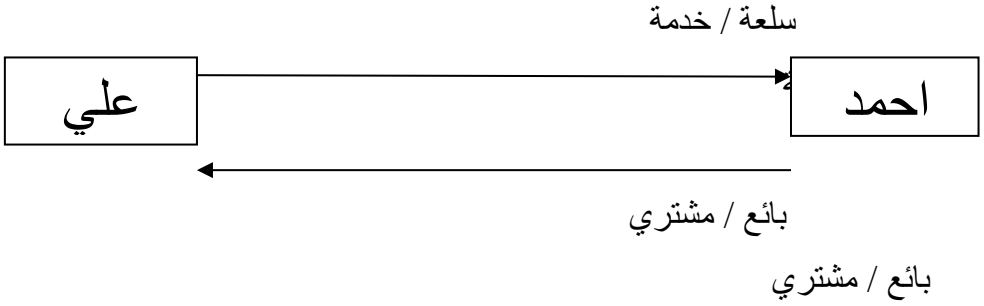

جوانب قصور المقايضة :

- عدم قابلية السلعة للتجزئة ؛
- عدم التوافق بين السلعتين ؛
- عدم القابلية للتخزين (تكلفة التخزين ، القيمة بعد التخزين) ؛
- صعوبة التقدير.

المبادلة عن طريق النقود: نتيجة لتعذر استعمال السلعة كوسيلة للمبادلة، اهتدي الإنسان إلى إيجاد وسيلة المبادلة التي تتمثل في النقود.

الاستهلاك:

يعتبر الاستهلاك:

- هو استعمال السلع و الخدمات لإشباع الحاجات و الرغبات الإنسانية تحقيقا للمنفعة ، كما عرف الاستهلاك بأنه المحرك الأساسي للإنتاج و غايته النهائية ، أو هو أول عملية استعمال السلع و الخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين سواء كانت هذه نهايتين أفراد مستهلكين (العائلات) أو مؤسسات إنتاجية أو إدارة .....[51]
- هو الجزء المتقطع من الدخل و الذي يمكن إنفاقه على شراء السلع و الخدمات لإشباع حاجات و رغبات المستهلكين.

- **سلوك المستهلك**

المستهلك هو كل شخص يقوم بتخصيص جزء من دخله للتمتع بالسلع و الخدمات الاستهلاكية التي تشبع حاجاته و تغطيةمنفعة ، أما سلوك المستهلك هو مجموعة من التصرفات التي تتضمن الشراء و استخدام السلع و الخدمات .

- **أنواع الاستهلاك :**

يمكن تقسيم الاستهلاك الى عدة أنواع ، و ذلك على أساس معايير يعتمد عليها عند تقسيمه ، و من هذه الأنواع[52] :

أ- حسب الغرض من الاستهلاك :

- **الاستهلاك النهائي (الشخصي):** يشمل الاستهلاك الخاص بالأفراد و الهيئات المختلفة..الخ ، الذين يقومون بشراء السلع من اجل استخدامها (الشخصي ، العائلي أو المنزلي..... الخ)؛
- **الاستهلاك الوسيط(الإنتاجي) :** يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع و الخدمات في عمليات الإنتاج

ب- حسب الجهة المستهلكة :

- **استهلاك خاص (فردي):** هو الاستهلاك الذي يستخدم لإشباع حاجات الأفراد و العائلات؛
- **استهلاك عام (جماعي) :** هو الاستهلاك الذي تقوم به الإدارات العمومية .

[51] حاكمي بوحفص ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.
[52] مغدوري شهرزاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 84،85.

ت- مصدر السلع و الخدمات المستهلكة:

- **الاستهلاك السوقي (النقدي):** و ذلك عندما يكون في السوق، ويكون بغرض إشباع حاجات عن طريق شراء هذه السلع و الخدمات من الأسواق مقابل مبالغ نقدية.
- **الاستهلاك الذاتي:** يكون ذلك داخل الوحدة المنتجة، عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة قصد تلبية حاجياتها.

ث- حسب نوعية الشراء للمستهلك :

- **الاستهلاك السلعي :** يعرف بأنه استخدام ماله له وجود مادي مثل السكر و الحليب لإشباع حاجات الفرد من الغذاء
- **الاستهلاك الخدماتي :** يعرف بأنه استخدام ما ليس له وجود مادي مثل النقل ، التعليم و العلاج .....الخ.

- **العوامل المؤثرة في الاستهلاك :**

- **الضرائب :** يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية ، و ا ن أي زيادة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن للتصرف للمستهلكين مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم ، وان أي تخفيض للضرائب يؤدي إلى زيادة استهلاكهم الجاري ؛
- **توقع الظروف الاقتصادية في المستقبل:** فإذا توقع الناس ارتفاع دخلهم في المستقبل فإنهم سوف ينفقون أكثر جزء اكبر من دخلهم الحالي، و على العكس فان التشاؤم بالنسبة للمستقبل يجعل العائلات تخفض من إنفاقها الحالي؛
- **السياسة المالية :** و يقصد بها السياسات التي تتبعها الدولة للتأثير على عرض النقود و سرعة تداولها ، و يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل مما يؤثر على الاستهلاك (الدين العام يؤثر على الاستهلاك) ؛
- **الدخل المتاح :** هو الدخل الذي يمكن التصرف فيه بعد استقطاع الضرائب مضافا إليه التحويلات ؛
- **الادخار :** يؤثر الادخار على الاستهلاك ، علاقة عكسية ؛
- **التضخم:** هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك و التضخم؛
- **حجم السكان :** الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك ؛
- **الثروة :** يعرف إنها جميع ممتلكات الأفراد من الأموال المالية و العقارية ، فزيادة الثروة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك و حتى لو لم يتغير الدخل ؛

- **معدل الفائدة :** تعتبر معدلات الفائدة عوامل و حوافز على الادخار ، فعند زيادة أسعار الفائدة تزداد الفرص الضائعة على الاستهلاك و هذا يؤدي إلى زيادة مستوى الادخار ؛
- العادات و التقاليد .

المحور السابع : النقود

1) تعريف النقود:

يعرف الاقتصاديون النقود بوصفها أي شيء مقبول قبولا عاما للدفع من اجل الحصول على سلع و خدمات ، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم و حفظ الثروة و تسوية الديون و الالتزامات ، [53]كما يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة تحظى بالقبول و الثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع [54]

2) خصائص النقود :

[53]محمد صالح القريشي ، " **اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية'**، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1، 2009، ص 17.

[54]كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 231.

تتميّز النقود بمجموعة من الخصائص ، و التي تتمثل في : [55]

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه سواء كان هذا القبول اختياريا قائما على ثقة الأفراد في الوحدات النقدية، أو كان إجباريا تفرضه الدولة عن طريق القانون و تصبح النقود المتداولة ملزمة للجميع؛
- قابلة للبقاء بصورة نسبية و عدم تعرضها للتلف نتيجة تداولها من يد إلى أخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها؛
- ندرتها النسبية في الطبيعة ، حيث كان اختيار الإشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة و التي تتميز بالندرة النسبية في الطبيعة ، لكن مع انتهاء نظم المعادن النفيسة ، فرضت الندرة عن طريق القيود على الإصدار النقدي الورقي؛
- تماثل وحداتها من حيث النوع و القيمة حتى تكون المبادلة لها نفس المعنى لكي لا يعطي المتعاملون لبعض الوحدات النقدية قيم مختلفة عن الوحدات الأخرى و يصبح هناك أكثر من ثمن للسلعة الواحدة؛
- قابلة للانقسام دون ضياع قيمتها بمعنى أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة حتى يسهل إجراء التبادل في المعاملات الصغيرة؛

3) وظائف النقود :

تقوم النقود بمجموعة من الوظائف التقليدية و الحديثة ، تتمثل فيما يلي :

أ- الوظائف التقليدية للنقود :[56]

- **وسيط للمبادلة:** كانت صعوبات نظام المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة، حيث تستخدم النقود كوسيط للمبادلات الاقتصادية، أي أنها الأداة التي تلقى القبول العام و تتم بها مبادلة السلع و الخدمات المختلفة.
- **مقياس للقيمة** : النقود عند قيامها بهذه الوظيفة إنما تقوم بدور يشبه دور وحدات القياس كالمتر و الكيلوغرام في قياس و حساب الأطوال و الأوزان لكن هناك اختلافا بينهما ، ففي حين يظل الكيلوغرام ثابت في وزنه ، قد تتغير قوة النقود الشرائية ، و تتغير نسبة المبادلة بينها و بين السلع ، مما يترتب عنه تغير قيمة السلع التي تقيسها بوحدات نقدية .

[55] محمود حسين الوادي و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص 232

[56] عمر صخري، " **التحليل الاقتصادي الكلي** "، المطبوعات الجامعية ، ط 6، الجزائر، 2008، ص 209.

- **مخزن (مستودع) للقيمة** : تقوم النقود بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة حيث تحتفظ بقدرتها الشرائية لفترات زمنية لاحقة ، فليس من الضروري لمن يحصل على النقود ان يقوم بإنفاقها في الوقت الحالي ، فقد ينفق جزء و يدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في المستقبل ، و لكن يشترط في هذه الوظيفة أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة .[57]
- لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذييستعمل كأداة للادخار أو مخزن للقيمة و الثروة و إنما هناك أدوات أخرى كالأسهم و السندات، العقارات و غيرها.....وهذا التطور جاء وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات و ظهور الأسواق المالية و النقدية و ابتكار أدوات جديدة للاستثمار مواكبة للثروة، غير أن النقود كمخزن للقيمة تتميز عن غيرها من الأوراق المالية و العقارات في أنها تتمتع بالسيولة التامة.
- **وسيلة للدفع** : تتميز النقود بقدرتها على القيام بأداة دفع لتسوية المعاملات المالية المختلفة ، كدفع الضرائب ، الأجور ....الخ ، كما يمكن استعمالها لتسوية المدفوعات الآجلة حيث تستخدم النقود في إبراء الديون المستقبلية .

ب- الوظائف الحديثة للنقود :

لا تقوم النقود بأداء الوظائف التقليدية فقط، بل تؤدي أيضا مجموعة من الوظائف الاقتصادية ، نذكر منها: [58]

- **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية :**

تحدد الدولة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بما يكفل عملية التبادل و اتساع نطاق المعاملات ، و ابتداء من القرن 19 ، استخدمت السلطة النقدية النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية من اجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال التأثير على مختلف الوحدات الاقتصادية عن طريق التحكم في كمية النقود .

- **النقود كعامل من عوامل الإنتاج :**

[57]ندير عبد الرزاق، حجاب عيسى، " **وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة**" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 1، ص 346.

[58]ندير عبد الرزاق، حجاب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 347.

تعتبر النقود كعامل من عوامل الإنتاج المتمثلة في رأس المال و الذي يعتبر أداة ضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية و يسمح بتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة ، فإذا كانت النقود تمنح الفرد القدرة الشرائية للحصول على حاجاته و سداد التزاماته ، فهي تمنح المشروعات هامش الضمان الذي يمكنها من الاستمرار في نشاطها الإنتاجي و الاستثماري .

4) أنواع النقود :

هناك العديد من التقسيمات للنقود و لكن التقسيم المتبع سيكون بالاستناد إلى التطور التاريخي لها كما يلي:[59]

- **النقود السلعية:**

في هذا النوع من النقود اختار كل مجتمع تلك السلعة التي يرى فيها أهمية كبيرة و تتمتع بقيمة عالية و تحوز على اكبر تقدير من كل أفراده ، و بناءا على ذلك ، فقد تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات و تباين عاداتها الاستهلاكية و أنماط تنظيمها الاجتماعي و الاقتصادي فكانت السلع الاستهلاكية كالماشية ، القمح ، الحرير ،السكر ....الخ ، أن خروج النقود السلعية من التداول يعود إلى جملة من الأسباب أهمها:

- عدم قبول بعض السلع في كل المناطق ؛
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ؛
- تكاليف النقل ؛
- عدم قابليتها للتخزين لفترة طويلة و ارتفاع تكاليف التخزين ؛
- عدم تجانس وحداتها ؛
- تقلب قيمتها حسب الظروف الإنتاجية .

- **النقود المعدنية:**

ظهرت النقود المعدنية نتيجة لصعوبة نظام المقايضة بالنقود السلعية حيث تم اختيار المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) ، وهي تتوفر على شروط تجعلها تقبل في التداول عموما ، و من أسباب استعمال النقود المعدنية ، مما يلي :

[59] بسام خيضر و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 210، 214.

- عدم قابليتها للتلف ، وهي بذلك أحسن سلعة لحفظ القيمة ؛
- قابليتها للتجزئة إلى قطع متماثلة ، حسب حجم المعاملات و حاجة التداول ؛
- ندرتها النسبية ، الشيء الذي يمكن من حفظ التوازن و مبادلة جزء صغير بكمية كبيرة من السلع و الخدمات؛
- سهولة نقلها مقارنة بالنقود السلعية ؛
- الثبات النسبي في قيمتها ؛
- صعوبة تزويرها و سهولة التعرف عليها حسب الوزن و المعيار .
- **النقود الورقية :**

مع اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين المحلي و الدولي ، كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية في تنقلاتهم اجل إتمام معاملاتهم التجارية ، نظرا لوجود مخاطر عالية تصاحب حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية ، فتوصل التجار إلى طريقة جديدة لتسوية مبادلاتهم التجارية ، و ذلك عن طريق إيداع فائض أموالهم المعدنية لدى الصاغة و يحصلون بالمقابل على شهادات تثبت حقوقهم ، و بدوا يتداولون هذه الشهادات في سداد التزاماتهم ، كانت هذه الشهادات يصدرها الصاغة ، و مع التطور انتقل إصدار هذه الشهادات من طرف الصاغة إلى البنوك و من ثمة إلى البنك المركزي ، حيث كانت أول مبادرة من طرف بنك السويد 1656 حيث اصدر بنك ستوكهولم سندات ورقية تمثل دينا عليه قابل للتداول ، وتعهد بأداء قيمتها بالنقود عند الطلب .

تعتبر النقود الورقية من أهم التطورات في تاريخ النقود نظرا للتسهيلات الكبيرة التي قدمتها في المعاملات الاقتصادية ، و لم تصل المجتمعات إلى اعتبار النقود الورقية إلزامية لا تربطها أي علاقة بالمعادن ، و من خصائص النقود الورقية ما يلي :

- قابلة للإبدال بنقود معدنية عند الطلب؛
- سهولة حملها و نقلها ؛
- ثقة الأفراد بالجهة التي تم إيداع الأموال لديها.
- **النقود الكتابية(الودائع) :**

سميت بالكتابية لان تداولها يتم عبر الكتابة ، و تشكل من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية ، و يتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية عن طريق الشيك بدلا من حمل النقود .

تعتبر النقود الكتابية من أهم النقود لأنها تمثل وسيلة دفع هامة و متعددة الجوانب بين المتعاملين و البنوك ، يستفيد أصحابها من إيداعها من فوائد محددة لها و تستفيد البنوك عند توظيفها بالحصول على فوائد أعلى ، و يستفيد المقرضون من تمويل نشاطهم و تطوير مصانعهم و أعمالهم التجارية .

تتميز النقود الكتابية بالخصائص التالية :

- تقوم بوظيفة ادخارية مع أنها قد لا تجد قبولا لدى جميع المتعاملين؛
- حماية مستخدميها من السرقة و الضياع؛
- تجنب تجميد الأموال و تعطيلها عن أداء دورها في النشاط الاقتصادي ؛
- تصدرها البنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزي.
- **النقود الالكترونية:**

ظهرت هذه النقود نتيجة الثورة الحضارية و التقنية التي أفرزتها مراحل التقدم التكنولوجي و العولمة ، عرفت على أنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ، تتمثل عناصر النقود الالكترونية :

- **القيمة النقدية**: تمثل النقود الالكترونية وحدات نقدية لها قيمة مالية معينة؛
- **مخزنة على وسيلة الكترونية**: تعتبر هذه الخاصية عنصر مهم في تعريف النقود الالكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر للشخص المستهلك؛
- **غير مرتبطة بحساب بنكي** : تتميز النقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى بأنها استحقاق حر على بنك خاص او مؤسسة مالية و غير مرتبط بحساب خاص .

أنواع النقود الالكترونية : تأخذ النقود الالكترونية عدة أشكال منها :[60]

- **النقود الالكترونية المبرمجة**: هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برامج متخصصة لدفع النقود عبر الانترنيت عبر برامج معينة مثل برنامج Ecosh's و الذي تم تصميمه كأداة دفع

[60]محمد صالح القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 23، 25.

مضمونة تدخل من اي كمبيوتر شخصي الى كمبيوتر شخص آخر بطريقة البريد الالكتروني أو الانترنيت من اجل إتمام عمليات البيع و الشراء ؛

- **المحفظة الالكترونية**: قد تكون بطاقة ذكية بلاستيكية ممغنطة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشخصي او قرص مرن يمكن إدخاله في الكمبيوتر و يتم نقل القيمة المالية منه و إليه عبر الانترنيت و من أمثلها بطاقات الهاتف ؛
- **الشيكات الالكترونية**: هو المكافئ الالكتروني للشيك الورقي التقليدي الذي اعتدنا التكامل به ، وهو وثيقة الكترونية موثقة و مؤمنة تحتوي على رقم الصك ، اسم الدافع ، رقم حسابه ، اسم المصرف و اسم المستفيد ، القيمة التي ستدفع ، وحدة العملة المستعملة و تاريخ الصلاحية ، التوقيع الالكتروني ، و يرسلها مصدر الشيك الى حامله ليعتمده ، ويقوم البنك بتحويل المبلغ لحسابه ثم يقوم بإلغائه و إعادته إلى حامله؛
- **البطاقات المصرفية:** ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية لتواكب تطور الحياة التجارية و استعملت كوسيلة للمدفوعات بدلا من النقود الحقيقية ، و تشمل بطاقات ائتمانية و بطاقات غير ائتمانية؛
- **البطاقات الغير ائتمانية:** هي بطاقات خاصة بالمحلات التجارية هدفها التوسع في المنافسة بين المحلات و استقطاب زبائن جدد و لا يمكن استخدامها في غير المحل الصادرة منه؛
- **البطاقات الائتمانية:** هي صادرة عن البنك التجاري يملك حسابا نقديا لحامل البطاقة و يقوم البنك بتسديد الفواتير الخاصة بالمشتري في اي مكان مثل : بطاقة Visa؛
- **الهاتف المصرفي**: ذلك الهاتف يجنب العملاء عناء الانتظار لمعرفة معلومات حساباتهم المصرفية، حيث عن طريق الهاتف يستطيع العميل مع البنك السحب و تحويل مبلغ من المال من بنك إلى آخر عن طريق تزويد البنك بتنوع الخدمة المطلوبة منه سدادها.

المحور الثامن : السياسات النقدية و المالية

1) مفهوم السياسة المالية :

هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال ما تشمله ميزانيتها من أدوات ، بهدف التأثير على حجم العمالة ، و مستوى الأسعار ، حجم النفقات أو الحصيلة الضريبية ،و يتم

ذلك من خلال التحكم في بنود الميزانية العامة للدولة ، من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .[61]

2) أدوات السياسة المالية :

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما:

- الأدوات التلقائية: حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة.
- الأدوات المقصودة: و هي التي تحتاج إلى التدخل من قبل واضعي أو راسمي السياسات الاقتصادية.

و يشمل النوع الأول من الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي :

- ✓ الضرائب التصاعدية و هي التي تزيد مع زيادة الدخل و تنخفض بانخفاضه.
- ✓ المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات و مساعدات .
- ✓ سياسات الدعم و تشمل دعم القطاع الزراعي مثلا.

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية، و التي تتطلب تدخل الحكومة في نشاطات معينة من اجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية، و تتمثل فيما يلي:

- **الإنفاق العام و الضرائب**: حيث يعتبر الإنفاق العام و الضرائب سياستان متلازمتان بحيث انه في حال وجود تضخم تزيد الدولة من الضرائب أو تخفض معدلات الإنفاق أو كلاهما معا، و العكس تماما في حالة الكساد.
- **الموازنة العامة**: يقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها و نفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة الإنفاق في حالة الانكماش و تخفضه في حالة التضخم.
- **الدين العام** : و هي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار الفائدة مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد ، أو من المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك

[61] بسام أبو خضير و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 245.

التجارية ، عن طريق مداخيل البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية .

أهداف السياسة المالية :

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تعتمد عليها الحكومة في تحقيق أهداف المجتمع. ولعل أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال السياسة المالية هي[62] :

أ. **دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**: هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما وهما :

-الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستو ى العام للأسعار .وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني .

ب. **دور السياسة المالية في تخصيص الموارد الاقتصادية**: يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والموارد البشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع. ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات :

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع لخاص؛
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج (آلات ومعدات) وسلع الاستهلاك؛
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص؛
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

السياسة النقدية

3) مفهوم السياسة النقدية :

[62]بريني دحمان، بن عياد ناريمان، **" العلاقة بين السياستين المالية و النقدية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي "**، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2011، ص 273.

هي مجموعة من الإجراءات و الأساليب التي تتخذها السلطة النقدية بهدف السيطرة على عرض النقد ، حجم الائتمان و حجم الإنفاق القومي .[63]

4) أهداف السياسة النقدية :

تتمثل أهداف السياسة النقدية في :

- الوصول إلى التشغيل الكامل و تحقيق معدل نمو امثل و رفاهية اقتصادية عامة، و التخفيف من حدة البطالة.
- جعل القوة الشرائية للنقود تحقق توزيعا عادلا للمداخيل بين مختلف طبقات المجتمع .
- التحكم في التقلبات الاقتصادية من تضخم أو انكماش بحيث لا تؤثر تأثيرا سلبيا على الحياة الاستهلاكية .
- تعبئة الموارد المالية تعبئة فعالة ، و ذلك عن طريق ترغيب المواطنين في تجميع مدخراتهم لدى البنوك ، و ذلك تمهيدا لتوجيهها للإنتاج.
- تحقيق العدالة الاقتصادية و الاجتماعية، و التوزيع العادل للدخل و الثروة.

5) أدوات السياسة النقدية :

تتمثل طبيعة عمل السياسة النقدية في التأثير في حجم النقود المتداولة و كمية الائتمان ن و لتحقيق ذلك تعتمد على مجموعة من الأدوات و المتمثلة في :[64]

أ- سياسة إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية، مقابل خصم ما لديها من كمبيالات أو لقاء ما يقدمه لها من سلف و قروض مضمونة بمثل هذه الأوراق، يستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير سعر إعادة الخصم ، تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ففي أوقات الرواج ، يمكن للبنك إتباع سياسة انكماشية بهدف تقليل كمية النقود المتداولة

[63] على كتعان ، مرجع سبق ذكره ، ص 273.
[64] بريني دحمان و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص : 400، 401.

و ذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم ، إما في أوقات الكساد ، فيقوم البنك بتخفيض سعر إعادة الخصم ، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار فوائد القروض التي تمدحها البنوك فيزداد الطلب عليها مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد .

ب- عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع و شراء الأوراق المالية الحكومية في السوق المالية ، ففي حالة الكساد ، حتى تقتضي السياسة النقدية زيادة حجم الإنفاق الكلي ، يترتب على البنك المركزي دخول الأسواق المالية من اجل شراء أوراق مالية و العكس في حالة التضخم .

ت- نسبة الاحتياطي القانوني:

أي نسبة الاحتياطات النقدية إلى الودائع ، فإذا أراد البنك المركزي مكافحة بوادر التضخم في النشاط الاقتصادي ، يلجا إلى رفع للاحتياطي القانوني و هذا ما يؤدي إلى حد قدرة البنوك على منح القروض ، أما في حالة إتباع سياسة توسعية لمكافحة الكساد ، فيقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني ، و في هذه الحالة تقوم البنوك في زيادة منحها للقروض و ما يؤدي إلى انتقال الاقتصاد من حالة الكساد إلى حالة الانتعاش .

ث- سعر الفائدة:

إذا أراد البنك المركزي التحكم في حجم الإنفاق النقدي الكلي، فانه يقوم بفرض حد لسعر الفائدة الممنوح من قبل البنوك التجارية على ودائع الأفراد التي لديها، فيرفع البنك المركزي ذلك الحد في أوقات الكساد، و يخفضه في أوقات التضخم.

المحور التاسع: المشكلات الاقتصادية الكبرى و سبل معالجتهما

أولا : البطالة

1) مفهوم البطالة :

للبطالة مفاهيم متعددة لا مجال لحصرها ، إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصادي وجود موارد اقتصادية متاحة عاطلة و غير موظفة ، أي عدم التشغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ، و بمفهوم سوق العمل معناها ينحصر بعنصر العمل و يقصد بها العاطلين عن العمل ، حيث تشكل ظاهرة غير صحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية .[65]

أسباب البطالة:

تحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي:[66]

[65]محمود حسين الوادي و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص 307.
[66]طاهر فاضل البياني ، توفيق الشمري، " مدخل الى علم الاقتصاد'، دار وائل للنشر، ط1، 2009، ص 301.

- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، و بالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة ؛
- سوء التخطيط التعليمي، و عدم تنظيم سوق العمل ، وربطه بالمؤسسات التعليمية ؛
- زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة ؛
- التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي و الذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل و إحلال الآلة مكانه .

2) أنواع البطالة :

للبطالة أنواع مختلفة و متنوعة، تختلف باختلاف المجتمع السائد نذكر منها ما يلي :[67]

1- **البطالة الموسمية:** هي البطالة التي تحدث في مواسم معينة، كالموسم الزراعي ، حيث يضطر المزارع للتوقف عن العمل في الصيف مثلا ، و العمل في موسم الزراعة نظرا لاعتماده على الطقس و المناخ ؛

2- **البطالة المقنعة** : و هي اخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصاءات البطالة ، و هي وجود عدة أشخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو اثنين ، بحيث لو تم تقليص عدد منهم فانه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي ، وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر و المؤسسات الحكومية ؛

3- **البطالة الاختيارية**: و تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشخص و لكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه ، و غالبا ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة و لا يحتاج لمثل هذا العمل ؛

4- **البطالة الاحتكاكية** : تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته و الانتقال من عمل إلى آخر ،فيضطر إلى التوقف المؤقت عن العمال للبحث عن عمل آخر ، و يظهر هذا النوع حتى في الدول المتقدمة جدا.

5- **البطالة البنيانية** :و هي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلاءم مع الطرق الحديثة في الإنتاج ؛

6- **البطالة الدورية** : و هي البطالة التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الدورات الاقتصادية من ركود و انتعاش ، حيث يزداد الطلب على العمال في حالات الانتعاش ، ويقل في حالات الركود مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل ؛

[67] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 307، 308.

7-**البطالة الإجبارية** : و هي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد ؛

هذه أهم أنواع البطالة السائدة ، و هناك أنواع أخرى من البطالة قد تصيب بعض المجتمعات ، و لا تقع في بعضها كالبطالة التي تحدث نتيجة للتفرقة العنصرية فهي تصيب فئة السود مثلا ، و البطالة التقاعدية نتيجة لبلوغ سن معين ، كما تنشا البطالة بسبب الجنس ، حيث نجد في بعض الأماكن أن البطالة بين النساء أكثر منها بين الرجال ن و هناك ما يسمى بنسبة البطالة ، و تظهر عند الأشخاص الذين يعملون أعمالا ذات دوام جزئي ، و يرغبون بمزيد من ساعات العمل أو بعمل كامل لكن لا يتوفر لهم ذلك .

3) كيفية الحد من البطالة :

ذكرنا سابقا أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر ، و من وقت إلى آخر في نفس المجتمع ، و لذا فان السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع و لا تصلح في الآخر ، إلا انه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من اجل الحد من البطالة :

- توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع ، و تدعيم الاستثمارات و زيادة حجمها و الذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى تقليص البطالة ؛
- توفير الأيادي العاملة الفنية و المدربة من خلال بعض السياسات التعليمية و التدريبية و التنظيمية ;
- تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل و بالتالي الحد من آثار البطالة ؛
- وضع و رسم الخطط العلاجية و الوقائية التي تحد من مشكلة البطالة ؛
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضروريات و المستجدات كالحد من العمالة الوافدة و رفع الأجور ، تنظيم سن التقاعد و خفض ساعات العمل .

أثار البطالة :

يترتب على ارتفاع معدالت البطالة ظهور مجموعة من آلثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية:[68]

الآثار الاقتصادية :

- إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدى إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه؛
- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات .
- تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة باتمع استغلالا كاملا؛
- تشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء، ينخفض معدل الاستثمارالذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛
- البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة، وتشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج .

الآثار الاجتماعية- :

- يتنافى انتشار البطالة مع توحيد دعائم التقدم في المجتمع، فالفرد الذي لا يشعر بالأمان على مستقبله سيفقد أكبر حافز له على التقدم وإظهار مواهبه وإبداء رأيه بشكل صريح؛
- تؤدي البطالة إلى التفكير في الجريمة والانحراف و العنف والتطرف والإرهاب بل إن البطالة تقود حتى إلىالانتحار ؛
- تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وإلى تفكك الأسري؛
- تؤدي البطالة إلى الهجرة؛
- تدفع البطالة الفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب؛

[68]بلقاسمي ياسمينة ، " إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2016-2017، ص ص: 11، 13.

- لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر؛
- يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل.

ثانيا: التضخم

4) مفهوم التضخم:

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، و لا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة و إنما أسعار السلع عموما ، بحيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار على السلع و الخدمات ، فان القيمة التي يشتريها الدينار من السلع تقل ، و بالتالي فان التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود .[69]

5) أسباب التضخم :

مناك نظريتان رئيسيتان تفسران حدوث التضخم و هما : التضخم بسبب الطلب و التضخم بسبب ضغط التكاليف :[70]

- **التضخم الناشئ عن الطلب :**

حسب هذه النظرية ، يعتمد الاقتصاديون و على رأسهم كينز ، انه عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل فان الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توفر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج (لأنها موظفة بالكامل) و بالتالي فانه عندما يزداد الطلب الكلي على

[69]محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 310.
[70]كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 271، 272

السلع فانه لا يوجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع ، و يختصر فان التضخم الناشئ عن الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة .

- **التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف :**

يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها ، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فان تكاليف المنشات تزيد ، و هذه الزيادة تحول إلى المستهلك لان المؤسسة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها ، كما أن الإصدار النقدي يمكن أن يكون سبب في حدوث التضخم ، فالإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة و حجم لسلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

6) سياسات معالجة التضخم:

من اجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام ، سواء أكانت المالية أو النقدية ، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم و التي تنحصر فيما يلي : [71]

7) سياسات مواجهة التضخم:

أ- إجراءات السياسة النقدية :

تتمثل أدوات السياسة النقدية في :

1- **عمليات السوق المفتوحة :**

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية ، و يتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق و بالتالي التخفيف من حدة التضخم .

[71] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 312، 314.

2- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:**

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها ، و يسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي ، و يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على آية فوائد ، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض و بالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم .

3- **سياسة إعادة سعر الخصم : DISCOUNT RATE RATIO**

يقصد بسعر الخصم ، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي الر رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد .

ب- إجراءات السياسة المالية :

تتمثل فيما يلي :

1- الإنفاق العام و الضرائب:

حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام و قد تستخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة ، و لهذه السياسة اثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بفعل تأثير الضرائب و الإنفاق العام .

2- سياسة التسعير الجبري :

بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصى أو أدنى للأسعار في حالة التضخم من اجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاستهلاك، و بالتالي الطلب الكلي.

3- سياسة الحد من زيادة الأجور :

ذلك عن طريق وضع حد أعلى للأجور (سقف) ، و حد أدنى للأجور (أرضية) كل ذلك من اجل التأثير على الطلب الكلي و محاولة الحد من التضخم .

4) أثار التضخم

1- الآثار الاقتصادية للتضخم :

تتلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

أ- **إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي :** ذكرنا أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و يتم ذلك من خلال :

- يستفيد المدين من ظاهرة التضخم لان القيمة الحقيقية للدين الذي سيدفعه سوف تنخفض، و بالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين؛
- يتضرر أصحاب الدخول الثابتة أو المرتبات، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم و بالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم ؛
- يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال و المنتجون كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

ب- التأثير على مستوى التشغيل و الإنتاج:

يكون التضخم عادة مصحوبا بانتعاش الأحوال الاقتصادية و ارتفاع مستوى التشغيل و الإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار الأمر الذي يدفع المنتجين و أصحاب الأعمال لمضاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج ، الذي يؤدي إلى استخدام عمالة اكبر ، تؤدي إلى زيادة الإنتاج .

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب

1. الحسناوي مهدي كريم،" **مبادئ علم الاقتصاد**" ، مطبعة اوفست ، بغداد، 1990 .
2. كامل علاوي كاظم القتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، " **مبادئ علم الاقتصاد**" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2009.
3. عبد الغفور ابراهيم احمد ، "**مبادئ الاقتصاد و المالية العامة** " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن ، 2012.
4. محمد حسين الوادي ، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس ، " **مبادئ علم الاقتصاد** " ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الاردن ، 2013ط2.
5. بسام ابو خضير ، علي ربابعة ، حسين بني هاني ، نواف الشنطاوي ، " **مدخل الى علم الاقتصاد**"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، 2016، ط1.
6. سكينة بن حمود ، **مدخل لعلم الاقتصاد** ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2009.
7. مجيد خليل حسين ، عبد الغفور ابراهيم احمد ، " **مبادئ علم** الاقتصاد " ، دار زهران للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، 2012.
8. حاكمي بوحفص ، " **محاضرات في علم الاقتصاد** " ، دار النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020 .
9. محسن حسن المعموري، " **مبادئ علم الاقتصاد** " ، دار اليازوري العلمية ، 2020،.
10. عمر صخري ، " **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي** " ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2001.
11. محمد الوادي ، ابراهيم خريس ، نضال الحواري ، ضرار العتيبي ، "**الاساس في علم الاقتصاد** " ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007.
12. محمد مطر ، " **ادارة الاستثمارات** " ، دار وائل للنشر ، الطبعة 3 : عمان ، الاردن ، 2004 .
13. محمد صالح القريشي ، " **اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية**'، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1، 2009.
14. عمر صخري، " **التحليل الاقتصادي الكلي** "، المطبوعات الجامعية ، ط 6، الجزائر، 2008.
15. [1]بريني دحمان، بن عياد ناريمان، " **العلاقة بين السياستين المالية و النقدية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** "، منشورات جامعة دمشق ، سوريا ، 2011.
16. طاهر فاضل البياني ، توفيق الشمري، " **مدخل الى علم الاقتصاد**'، دار وائل للنشر، ط1، 2009.

ثانيا: مقالات :

1. ابراهيم بن عبد الرحمان ال عروان ، " **نظرية التوزيع – دراسة فقهية اقتصادية** " ،مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد 16، المملكة العربية السعودية ،2003.

2. بن ساحة يعقوب ، شول بن شهرة ، " **انعكاس مبدا حرية الاستثمار على المرفق العام الاقتصادي** " ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 38، اوت 2019 .
3. نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، " **وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة**" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 1.

ثالثا: رسائل و أطروحات :

1. بلقاسمي ياسمينة ، " **إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2016-2017
2. كبير مولود ، " **الادخار و دوره في النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية** " ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2016-2017.

رابعا: مطبوعات

1. شطيبي حنان ، " **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2017 ، 2018.
2. عبد الله قلش ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، 2020، 2021.
3. كوديد سفيان ، "**مدخل لعلم الاقتصاد** " ، مطبوعة دروس جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموسنت ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2017، 2018.
4. بشاري سلمى ، " **مطبوعة مقياس: مدخل الى علم الاقتصاد** " ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية ، 2019، 2020.
5. فرحي كريمة ، فراح رشيد ، " **محاضرات في الاقتصاد** " ، مطبوعة دروس ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم تسيير ، جامعة البويرة ، 2013-2014 .
6. مغدودي شهرزاد ، " **مدخل الى علم الاقتصاد** " مطبوعة دروس ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة البليدة 02 ، 2021-2022 .
7. حركاتي فاتح ، " **دروس في مقياس : تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة** " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة باتنة 1- الحاج لخضر ،2018-2019.
8. رحماني منير ، " مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022.
9. لحول علي ، " **مدخل للاقتصاد** " ، سلسلة محاضرات ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ، 2016-2017 .

المراجع باللغة الاجنبية :

1. OuariMERADI, « introduction **à l'économie**, polycopié de cour, université de Bejaia, faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion, 2017,2018.

2. Hamdi Djamila Imène, "cours complet en économie Générale pour débutant", polycopié de cours, école supérieure des sciences de gestion, Annaba, Algérie, 2018-2019.

3. Moulay Asma, « **the légal system for Investment in Algeria**, the journal EL-Nebras for Legal studies, vol 06, N°04, 2023.

القاموس الاقتصادي : عربي –انجليزي ENGLISH – ARABIC ECONOMIC DICTIONNARY

- اقتصاد **ECONOMIE**
- التحليل الاقتصادي **ECONOMIC ANALYSES**
- اقتصاد جزئي **MICRO-ECONOMICS**
- اقتصاد كلي **MACRO-ECONOMICS**
- الطريقة الوصفية **DESCRIPTIVE METHOD**
- الطريقة الرياضية **MATHEMATIC METHOD**
- الطريقة القياسة **ECONOMETRICS METHOD**
- المشكلة الاقتصادية **ECONOMIC PROBLEM**

- الحاجات NEEDS
- الموارد RESSOURSES
- الندرة النسبية SCARCITY
- السلع و الخدمات GOODS AND SERVICES
- ماذا ننتج؟ WHAT TO PRODUCE ?
- كيف ننتج ؟ HOW TO PRODUCE ?
- لمن ننتج؟ FOR WHOM PRODUCE ?
- النظام الاقتصادي ECONOMIC SYSTEM
- النظام الرأسمالي CAPITALIST ECONOMIC SYSTEM
- النظام الاشتراكي SOCIALIST ECONOMIC SYSTEM
- النظام المختلط MIXED ECONOMIC SYSTEM
- النظام الإسلامي ISLAMIC ECONOMIC SYSTEM
- الأعوان الاقتصاديون ECONOMIC AGENTS
- العائلات HOUSE HOLD SECTOR
- المؤسسات الاقتصادية ECONOMIC CORPORATE
- الدولة و الإدارات العمومية GOVERNMENT
- المؤسسات المالية BANKS
- العالم الخارجي EXTERNAL WORLD
- السوق MARKET
- سوق السلع و الخدمات GOODS AND SERVICES MARKET
- السوق المالي FINANCIAL MARKET
- سوق العمل LABOR MARKET
- سوق المنافسة الكاملة PERFECT COMPETITION MARKET
- سوق الاحتكار التام OLIGOPHY MARKET
- سوق المنافسة الاحتكارية MONOPOLISTIC COMPETITION MARKET
- الطلب DEMAND
- جدول الطلب DEMAND SCHEDULE

- قانون الطلب LOW OF DEMAND
- منحنى الطلب DEMAND CURVE
- العوامل المؤثرة في الطلب DETERMINANTS OF DEMAND
- دخل المستهلك CONSUMER INCOMES
- عدد المستهلكين NUMBER OF CONSUMERS
- ذوق المستهلكين CONSUMERS TASTES
- أسعار السلع الأخرى PRICE OF OTHER GOODS
- السلع البديلة SUBSTITUTE GOODS
- السلع المكملة COMPLEMENTARY GOODS
- العرض SUPPLY
- قانون العرض LOW OF SUPPLY
- جدول العرض SUPPLY SHEDULE
- منحنى العرض SUPPLY CURVE
- العوامل المؤثرة في العرض DETERMUNANTS OF SUPPLY
- أسعار عناصر الإنتاج INPUT PRICES
- المستوى التقني للإنتاج TECHNOLOGY
- الضرائب و الإعانات TAXES AND SUBSIDUS
- عدد البائعين و المنتجين NUMBER OF SELLERS AND PRODUCERS
- ثمن التوازن EQUILIBRIUM PRICE
- الأنشطة الاقتصادية ECONOMIC ACTIVITIES
- الإنتاج PRODUCTION
- المنفعة UTILITY

- المنفعة الشكلية FORMAL UTILITY
- المنفعة الزمانية TEMPORAL UTILITY
- المنفعة المكانية SPATIAL UTILITY
- عوامل الإنتاج FACTORS OF PRODUCTION
- الأرض LAND
- العمل LABOR
- رأس المال CAPITAL
- التنظيم ENTREPRENEUR
- قانون تناقص الغلة LOW OF DIMINISHING RETURNS
- الاستثمار INVESTMENT
- الادخار THRIFT
- الأجر WAGE
- الأجر النقدي MONEY WAGE
- الأجر الطبيعي NATURAL WAGE
- الريع RENT
- الفائدة INTEREST
- الأرباح PROFITS
- التبادل EXCHANGE
- الاستهلاك CONSOMATION
- النقود MONEY
- السياسة المالية FISCAL POLICY
- السياسة النقدية MONETORY POLICY
- سعر اعادة الخصم DISCOUNT RATE
- سياسة السوق المفتوحة OPEN MARKET POLICY
- الاحتياطي القانوني REQUIRED RESERVED
- البطالة UNEMPLOYEMENT
- البطالة الموسمية SEASONALUNEMPLOYEMENT

- البطالة المقنعة DISGUISED UNEMPLOYEMENT
- البطالة الاختيارية VOLUNTARY UNEMPLOYEMENT
- البطالة الاحتكاكية FRICTIONALUNEMPLOYEMENT
- كيفية الحد من البطالة ؟ HOW TO CONTROLUNEMPLOYEMENT ?
- التضخم INFLATION
- التضخم بسبب جذب الطلب DEMAND PULL INFLATION
- التضخم بسبب ضغط التكاليف COST PUSH INFLATION
- الاثار الاقتصادية للتضخم EFFECTS OF INFLATION
- سياسة معالجة التضخم POLICY INSTRUMENTS TO CONTROL INFLATION